**جامعة الجزائر 3**

**كلية العلوم السياسية والإعلام**

**قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

# الأحزاب السياسية والنظم الإنتخابية

مجموعة محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية،السنة الثانية ليسانس LMD جذع مشترك

**اعداد:**

**د.قنفود مرزاق**

السنة الجامعية

2019-2018

# المحور الأول:الإطار النظري للأحزاب السياسية

- نشأة الأحزاب السياسيةوتـصـنيفاتها
- وظائف ووســـــائل عمل الأحزاب السياسيـــة
- الأحزاب ووظيفة التنشئة السياسية

## I– نشأة الأحزاب السياسية وتصنيفاتها

### أولا: نشأة الأحزاب السياسية

إن الباحثين وإن اتفقوا على ظهور الأحزاب السياسية، وخاصة في الديمقراطيات الغربية على أنها كانت نتاجا لانتشار الإقتراع العام السري والمباشر بداية من القرن التاسع عشر (19) إلا أن الاختلاف لا يزال قائما حول كيفية وأصل نشأتها، وهو ما يبرره بروز عديد الآراء والنظريات المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية، سواء في العالم الغربي أو في الدول النامية [1]، ولقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بمفهومين أساسيين في بنية الدولة الحديثة: المفهوم الأول هو التمثيل النيابي، أما المسألة الثانية فهي الانتخابات والمشاركة السياسية، غير أن هذين المفهومين لم يكن لهما وجود في الدولة القديمة حتى في أعرق البلدان التي عرفت الأحزاب مثل الويجزوالتوري* في خلال القرن السابع عشر، فإن حضور الفاعلية الحزبية كما يقول فرانك أوجرمان ( F.O.Gorman ) قد توقف كما توقف وجود حزب التوري مع تتويج الملك جورج الثالث في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إذن كل الفعاليات السياسية الناشئة تتوقف في عملها ونشأتها وتطورها وسيرورتها على آليات اجتماعية وسياسوية وفكرية فهي تتطور بتطور هذه الآليات وبتطور هذه الأفكار ومسايرة لتطور المجتمع، لتؤثر بذلك على نتائج الانتخابات والمشاركة السياسية، فمن خلال هذه التطورات في الحياة السياسية خاصة في بريطانيا، على اعتبار أنها صاحبة أقدم دستور في تاريخ الأمم الحديثة، يمكننا القول أن بنية السياسة الانتخابية وتنظيم عملية الانتخاب، قد بقيت مركزة على الأشخاص لا على البرامج، وكان هؤلاء الأشخاص هم الذين أسسوا الحركات الحزبية منذ عهد التوري والويجز[2].

ـ لكن بتطور مفهوم الديمقراطية الذي ارتبط بنشأة الأحزاب السياسية والاقتراع العام كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر بقوله: "الأحزاب السياسية أبناء الديمقراطية والاقتراع العام "[3].

ولقد ذهب كل من لابالومبارا وميزونير ( Lapalombara وWeiner ) في وصف نشأة الأحزاب السياسية أنها نتاج لعملية التعقيد السياسي الذي طرأ على النظام والمجتمع حتى أصبح النظام السياسي لا يستطيع تجسيد إرادة الشعب بنفسه فأطلق العنان لتنظيمات سياسية تساعده في ذلك وهي ما تسمى بالأحزاب السياسية، ولقد حذت دول العالم الثالث في ذلك حذو الدول المتقدمة، وكثيرا هنا ما تلعب الجماهير دورا في إفراز قياداتها، ولذلك جاءت عدة نظريات مفسرة لنشاة الأحزاب السياسية فيقول موريس ديفرجيه أنه حتى عام 1900 لم

---

[1]ـ عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص. 25.

***الويجزوالتوري هما تياران برزا في البرلمان البريطاني فكان أحدهما موال للبرلمان وهو الويجWhig والآخر موال للملكة وهو التوري(Tory).**

[2] ـ مهنا يوسف حداد، الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن ،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2007،ص.32- 33.

[3] ـ ياسين ربوح،مرجع سابق، ص. 9.

تخرج الأحزاب عن الإطار التقليدي من النشأة بالبرلمان، على عكس ذلك في الديمقراطيات الحديثة التي ارتبطت نشأة الأحزاب فيها بتطور النظام الديمقراطي والديمقراطية على وجه الخصوص، كالتوسع في حق الاقتراع الذي كان يختص بفئة معينة ثم أصبح بعد ذلك حقا لكل مواطن، فكان ذلك عاملا أساسيا في ظهور الأحزاب السياسية[1].

وهو ما جعل أيضا قاعدة نشأة الأحزاب السياسية خارج البرلمان هي التي تسود على عكس الصورة القديمة.

غير أن الأحزاب السياسية لا تضمن التسيير الديمقراطي لمختلف العمليات السياسية التي يقوم بها النظام، ما يجعلها تشارك في هذا التسيير فيستغلها النظام ويجعلها أداة في يده بتوجيه إرادة الشعب والجماهير لتحقيق مصلحة النخبة الحاكمة، ومنه ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه الأحزاب السياسية، وما يتعلق بالانتخابات والعمل البرلماني وهو ما يمكن أن نسميه بالنشأة الداخلية للأحزاب، وأما ما نشأ منها خارج هذا الإطار يسميه الباحثون بالأحزاب ذات النشأة الخارجية، وقد تشتد الأزمات التي تواجه الأنساق والأنظمة السياسية في مرحلة التحول من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الأكثر تطورا فتنشأ خلالها الأحزاب السياسية المختلفة، وهو ما تفسره النظرية المتعلقة بالأزمات في الأنظمة السياسية كأحد أسباب نشأة الأحزاب، بالإضافة إلى ذلك تعد نظرية التحديث والنظرية التنموية إحدى أهم النظريات في تفسير بروز وظهور الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث[2]، ومنه سوف نتناول نشأة الأحزاب في نقطتين رئيسيتين: نشأتها في الدول المتقدمة كنقطة أولى ثم نشأتها في دول العالم الثالث كنقطة ثانية.

**1 ـ نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة:**

**أ/ ـ الأحزاب ذات النشأة الداخلية:** تتلخص هذه النظرية في كون الأحزاب السياسية تتشكل وتنشأ عن طريق تكتل داخل البرلمان لمجموعات نيابية تحمل إيديولوجية واحدة، ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين (les Comites électoraux) ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين وهذه الطريقة تتماشى وتسيير الأعمال داخل البرلمان وظهور انقسامات داخله، ثم تنظيم هذه الانقسامات في التوجهات والآراء إلى شكل مجموعات برلمانية أو ما يصطلح عليه بالكتل البرلمانية[3]، وبالتالي فإن نشأة الأحزاب حسب الفكر الغربي تعود في الأصل إلى تكتل الأفراد والجماعات داخل البرلمان أو الهيئة النيابية نتيجة لتوحد أفكارهم وإيديولوجياتهم للمطالبة بالمشاركة في تسيير شؤون العامة[4]، وقد ظهر هذا النوع من الأحزاب تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، فبالإعلان عن تشكيل

---

[1]ـ مهنا يوسف حداد، مرجع سابق ، ص.33.

[2]- Mouris Duvergi,op.cit.,p.

[3]ـ سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007، ص .204-205.

[4]ـ نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، الجزائر:دار الأمة، 2009، ص .66.

الهيئات النيابية وظهور الانتخابات كوسيلة لتجسيد ذلك ظهرت معها الميول الإيديولوجية المختلفة التي أدت إلى تعدد الاتجاهات والتوجهات الإيديولوجية والانقسامات بين الناخبين وعدم التوافق بشأن الانتخابات والمواقف السياسية والفكرية وهو ما كان عاملا أساسيا في ظهور الأحزاب السياسية[1] وهذا ما ذهب إليه موريس ديفرجيه، حيث يرى أن نمو الأحزاب مرتبط بنمو الديمقراطية، فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران، كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل نتيجة التوافق والتجانس بغية العمل الجماعي والموحد لهذه المجموعة، وكلما انتشرت واتسعت عملية الاقتراع كلما زادت عملية التكتل للعمل على التعريف بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بهم وعلى توجيه الأصوات نحوهم وكسب التأييد الجماهيري للفوز بالتمثيل النيابي[2] ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي هي تلك الأحـزاب التي تكونت وتطورت نتيجة لتطور

"المجموعات البرلمانية" أو "اللجان الانتخابية"، وهذا التطـور واضح المعالم، يتلخص في ظـهور المجموعات البرلمانية (أولا) ثم تشكيل اللجان الانتخابية (ثانيا) ثم إقامة علاقة دائمة بين هذه التنظيمات[3] .

ـ فلقد نشأت الأحزاب السياسية في أغلب بلاد أوربا، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية والجماعات البرلمانية، فقيام جماعات داخل البرلمان، وتكوين اللجان الانتخابية المساندة والمدعمة لها، ثم الاتصال والتفاعل الدائم بين هذه الجماعات واللجان الانتخابية لعبت دورا بارزا في نشأة الأحزاب السياسية[4] .

ومنه يمكن الحديث عن ثلاث فئات رئيسية في الأحزاب ذات النشأة الداخلية.

**أولا: المجموعات البرلمانية:**

إن المجموعات البرلمانية بادئ الأمر لم تعتمد على المحرك الإيديولوجي والتدافع الإيديولوجي الذي يربط أعضاء الكتلة البرلمانية الواحدة كسبب من أسباب التكتل، وإنما الجوار الجغرافي أو المصلحة المشتركة هو الدافع وراء تكوين الجماعات البرلمانية، ومع مر الأيام تتبلور الرؤية السياسية لكل مجموعة فتصبح حينئذ مصنفة إيديولوجيا، ولعل أوضح مثال على المجموعات البرلمانية هو نشأتها في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1789، ففي أفريل من هذا العام وصل إلى فرساي مندوبو الأقاليم الفرنسية الممثلون للشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة، وبدأ أعضاء كل إقليم يلتفون ويجتمعون مع بعضهم قصد تجاوز العزلة وتحقيق المصالح المشتركة، وعمد مندوبو منطقةبرتياني"Bretagne" وهم السباقون لتكوين

[1]ـ حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان، ص .34.

[2]ـ بشار زكي الخصاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جويلية 2001، ص .13.

[3]ـ نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر،مصر: دار الفكر العربي 1982، ص. 19.

[4]ـ حسين عبد الحميد و أحمد رشوان، مرجع سابق، ص.44.

مجموعتهم البرلمانية، إلى استئجار إحدى القاعات في مقهى من مقاهي مدينة فرساي Versalleبقصد تنظيم اجتماعاتهم ولقاءاتهم المختلفة، وكانت مختلف الاجتماعات تناقش فيها القضايا الإقليمية، ثم بعد ذلك امتدت النقاشات إلى السياسة الوطنية وحتى الدولية وبدأوا يجمعون حولهم من يتفق معهم في رؤاهم المختلفة فزال حاجز الإقليم وتعداه إلى الاتفاق في الرؤية السياسية، وبذلك تكونت أول مجموعة برلمانية عرفت باسم مجموعة الـ «Bretane»أو النادي البريتاني«Club Bretan».

ـ وعندما انتقلت الجمعية التأسيسية من فرساي إلى باريس ظلت تبحث هذه المجموعة عن مقر لها واستقرت في مطعم دير "اليعقوبيين" واشتهرت بهذا الاسم فعرفت باسم مجموعة اليعقوبيين«Les Jacobins» وبنفس الأسلوب تكونت مجموعة أخرى عرفت باسم حضن الكنيسة «Les Girondins»وتدل نشأة هاتين المجموعتين«Les Girondins»، «Les Jacobins»على الأصل الإقليمي لنشأة المجموعاتالبرلمانية، وعلى تحول تلك المجموعات بعد فترة إلى مجموعات سياسية [1] .

**ثانيا: الهيئات ( اللجان الانتخابية ) Les Comités électoraux:**

إن قيام الأحزاب لم يرتكز فقط على المجوعات البرلمانيةبلبالاستناد أيضا إلى اللجان البرلمانية، التي ظهرت نتيجة التوسع في الاقتراع العام وتطورت بعدما كان يقتصرالانتخاب على فئة معينة، فعملت هذه اللجان على التعريف بالمرشحين لدى الناخبين لكسب التأييد[2]، وتعتبر مبادرة أحزاب اليسار أحد أسباب ظهور اللجان الانتخابية فكانت أداة تستعمل للتعريف بالنخب الجديدة لمنافسة النخب التقليدية ويعترف "دوفرجيه" بصعوبة وصف الآلية التي تنشأ بها اللجان الانتخابية بيد أنه يمكن حصر هذه الطرق وهي:

1 ـ تنشأ من خلال تجميع المرشح لأنصاره المخلصين قصد ضمان انتخابه أو إعادة انتخابه.

2 ـ تنشأ عن طريق مبادرة من المجموعة التي تختار مرشحا عنها ثم تتولى مساعدته في الحملة الانتخابية.

3 ـ وجود عدد هائل من الوظائف العامة المنتخبة، وحق تعيين الموظفين السامين التابعين للحزب (نظام المغانم) في أمريكا والذي ظهر ابتداء من فترة رئاسة جاكسون(JACKSON)، ساعد على إيجاد وسائل مادية في أيدي اللجان الانتخابية لتكتلها [3] .

وقد اختلفت عواملوأسباب نشأة هذه اللجان من فرنسا إلى إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب طبيعة وظروف كل بلد من هذه البلدان[4]

---

[1]ـ نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق ، ص ص.19- 20.

[2]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق ، ص. 10.

[3]ـ عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص ص.31-32.

[4]ـنبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ص.23 - 28.

**ثالثا: ارتباط المجوعة البرلمانية بالهيئات (اللجان) الانتخابية:**

إن الارتباط بين المجموعة البرلمانية والهيئات الانتخابية يبدأ بصفة شخصية،أي في شخص المرشح الذي تربطه علاقة مع المجموعة البرلمانية كالاتفاق الإيديولوجي من جهة، كما تربطه علاقة بأصدقائه ممن انتخبوه وساندوه في المعركة الانتخابية من جهة أخرى، وعلى هذا تنشأ العلاقة بين المجموعة البرلمانية والمجموعة الانتخابية (اللجان الانتخابية).

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة نشأة اللجان الانتخابية هي التي تحدد علاقة السلطة المركزية للحزب بفروعه المختلفة، فإذا كانت هذه اللجان قد نشأت قبل تكوُّن ونشأة الحزب \فإن الارتباط هنا يكون على أساس من "اللامركزية الحزبية" نظرا لكونها سابقة على وجود الحزب فهي لا تدين له بالوجود، على عكس اللجان الانتخابية التي وجدت بعد وجود الحزب والتي تعد استكمالا لانتشار الحزب في المناطق غير المتواجد فيها، فيكون الحزب في هذه الحالة سببا في وجود هذه اللجان وتصبح هذه اللجنة مدينة له بوجودها ومنه تكون العلاقة بين الحزب واللجنة الانتخابية علاقة مركزية يمارس فيها نوعامن السلطة على عكس اللجان السابقة[1].

ومنهنعتبر أن الحزب بصدد النشأة إذا ترتب على وجود المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية علاقة دائمة ومستمرة[2].

ومما سبق يمكننا القول أن النشأة التاريخية للأحزاب السياسية يرجع إليها جل الدارسين فهي تعود للكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، حيث أن الكتل البرلمانية نشأت - بادئ الأمر - بسبب التقارب الجغرافي ثم وحدها بعد ذلك التقارب الإيديولوجي الذي انعكس بدوره على اللجان الانتخابية فتوحدت من أجل ضمان انتخاب أو إعادة انتخاب هذه المجموعات الممثلة لها.

ويمكن أن نسمي الأحزاب التاريخية بعدة مصطلحات كالأحزاب ذات النشأة التاريخية، الأحزاب ذات المنشأ البرلماني أو الانتخابي، الأحزاب ذات النشأة الداخلية[3]،والأحزاب المؤسسية أو النظرية المؤسسية* لنشأة الأحزاب[4] .

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل،مرجع سابق، ص ص .28 - 29.

[2]- ياسين ربوح، مرجع سابق ، ص. 11 .

[3]- نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص .67.

*** - النظرية المؤسسية تطلق على نظرية موريس ديفرجيه؛ نشأة الأحزاب، وهي تحمل معنيين المعنى الأول يعني الأحزاب السياسية التي نشأت داخل مؤسسة البرلمان، أما المعنى الثاني فيطلق على الأحزاب المعاصرة التي نشأت منذ 1850 وتتميز ببنية تنظيمية متماسكة وهياكل قيادية قوية.**

[4]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 26.

**ب ـ النشأة الخارجية للأحزاب السياسية:**

عندما تكلمنا عن الأحزاب ذات المنشأ البرلماني أو الانتخابي رأينا أن المجموعة البرلمانية وكذا اللجان الانتخابية لها دور في تكوين الحزب، كما لا يمكن تجاهل دور النقابات والجمعيات والنواديفي بلورة الأحزاب السياسية، وهي هيئات قائمة مثلها مثل اللجان الانتخابية والمجموعاتالبرلمانية ومنه يمكن القول أن التفرقة بين الأحزاب ذات "الأصل البرلماني أو الانتخابي" وأحزاب "التكوين الخارجي" ليست تفرقة قاطعة، بقدر ما هي محاولة لتبيان العنصر الغالب في تكوين الحزب وما إذا كان هذا العنصر داخليا أو خارجيا[1]، إذا ما يمكن أن نصف به الأحزاب ذات المنشأ الخارجي هي أنها أحزاب وجدت جذورها خارج نطاق البرلمانات واللجان الانتخابية ومن بين أهمها، الجمعيات والنقابات[2] وكذا الرابطات (Ligues) والكنائس والتجمعات السرية*، والمؤسسات الصناعية المصرفية فكلها لها دور في تأسيس الأحزاب السياسية.

فيرى**دوفرجيه** أن الرابطة تشبه الأحزاب فهي تعمل من أجل أهداف سياسية لكن بوسائل بدائية والرابطة لا تسعى إلى الخوض في الانتخابات والحصول على كتلة برلمانية فهي ترفض اللعبة الديمقراطية ككل، وتطور الرابطات أدى إلى تحولها إلى أحزاب متطرفة، بل إن بعض الأحزاب كان لها نفس خصائص الرابطة ومثال ذلك الحزب الفاشي الإيطالي[3].

كذلك الحال بالنسبة للتجمعات التجارية التي لعبت دورا في نشأة الأحزاب السياسية، ويضرب موريس ديفرجيه مثالا بالحزب المحافظ الكندي الذي تأسس عام 1854 بفضل دعم من بنك موريال والشركة الكبرى للنقل بالسكك الحديدية (GRAND TRUNK RAILWAI) ومؤسسة موريال الكبرى للأعمال ( BigBusness De Montereol) [4].

كذلك هناك العديد من الأحزاب الاشتراكية تم تكوينها من خلال النقابات، ولعل حزب العمل البريطاني أوضح الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد*

كما لا ينبغي أن ننسى دور الجماعات المحظورة أو الجمعيات السرية في تكوين الأحزاب كما أشرنا سالفا فهذه الجمعيات غالبا ما تسعى إلى تحقيق هدف سياسي لكن ونتيجة للحظر القانوني المفروض عليها أو بإرادة منها لعدم الظهور للعلن فإنها لا تستطيع أن تباشر

---

[1]ـ نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق ، ص .29.

[2]ـ نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص. 68.

***ـ ولعل أصدق مثال على التجمعات السرية التي أنشئت من خلالها الأحزاب السياسية في الجزائر هي: العمل السري للحركات الإسلامية الذي كان يقتصر قبل التعددية الحزبية على الحلقات والأسر والأعمال الخيرية بعيدا عن العمل التنظيمي المعلن راجع في ذلك: عز الدين جرافة،الحركة الإسلامية في الجزائر مسيرة ومراجعات من خلال تجربة حركة النهضة، (الجزائر: بن مرابط للنشر والتوزيع، 2009).**

[3]ـ عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 32.

[4]ـ المرجع نفسه، ص. 33.

***ـ لقد تم تكوين حزب العمل البريطاني على إثر القرار الصادر من الجمعية العمومية للنقابات البريطانية سنة ( 1899 ) والذي قضى بإنشاء منظمة برلمانية وانتخابية ".**

عملها ونشاطها، لكن سرعان ما يزول سبب الحظر وتتحول إلى أحزاب سياسية، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية العديد من المجموعات والجماعات التي كانت توصف بالمقاومةتم تحولها إلى أحزاب سياسية عشية الانتهاء والتخلص من الاحتلال ومثال ذلك الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا والحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا، الحزب الشيوعي السوفياتي الذي كان نشاطه ممنوعا تحول من تنظيم سري إلى حزب حاكم بعد الثورة البلشفية سنة 1917[1].

ويعطي موريس ديفرجيه أهمية كبيرة لتأثير نشأة الأحزاب على بنية هذه الأخيرة ومنه تكون بنية الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي تختلف عن الأحزاب ذات الأصل الخارجي واستنادا لتحليلات دوفرجيه ـ في الجدول رقم (1) الآتي يمكن أن نلخص أهم الفروق:

| الأحزاب ذات الأصل الانتخابي أو البرلماني | الأحزاب ذات الأصل الخارجي |
|---|---|
| ـ النشأة تبدأ من القاعدة إلى الهرم ← فاللجان الانتخابية أسبق من وجود المركز ( القيادة ) | ـ القيادة أسبق من اللجان أو الشعب والخلايا. |
| ـ لا مركزية ←——— | ـ مركزية |
| ـ وجود استقلالية للجان والقيادة مجرد مركز تنسيقي. | ـ وجود تبعية للجان والقيادة هي من تتخذ القرارات. |
| ـ أقل تماسكا وانضباطا ←——— | ـ الأحزاب التي أنشأتها التجمعات الرأسمالية أقل مركزية من الأحزاب العلمانية وهذه الأخرى تكون أقل مركزية من الأحزاب الشيوعية وبشكل عام تبقى هذه الأحزاب أكثر تماسكا من الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي. |
| ـ تأثير المجموعة البرلمانية يكون مهما جدا بفضل دورهم في الحزب ونشأته. | ـ تأثير المجموعة البرلمانية أقل أهمية بالنسبة للقيادة فهي تابعة وخاضعة تماما لهذه الأخيرة. |
| ـ هذا النمط من النشأة هو القاعدة من 1850 ـ | ـ أصبح هذا النمط هو القاعدة بداية من 1950. |

[1]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق، ص ص. 12- 13.

| | |
|---|---|
| إلى 1900.<br>ـ الحصول على مناصب نيابية هو أساس وجوده.<br>ـ النشأة الداخلية هي ميزة الأحزاب التقليدية ( أحزاب الإطارات). | ـ الحصول على مناصب نيابية مهم لكنها ثانوية بالنسبة ولا تمثل إلا عنصرا واحدا من عناصر العمل السياسي كالقيم الروحية وترقيتها.<br>ـ النشأة الخارجية هي ميزة الأحزاب المعاصرة ( أحزاب الجماهير ). |

المصدر المقتبس - عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 34- 35.

**02- نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة ( دول العالم الثالث ):**

أ ـ نظرية الأزمة التاريخية:

ب ـ نظرية التحديث.

جـ ـ النظرية التنموية.

**أ / نظرية الأزمة التاريخية:**

حاولجوزيفلابالومبارا(joseph lapalombara)، ومينوروينر(MynorWeiner)الربط بين أزمات التنمية ( أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة المشاركة ) وظروف نشأة الظاهرة الحزبية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة[1]، حيث يذهب لابالومبارا إلى أن هذه الأزمات لا تحدد فقط الإطار الذي ينشأ فيه الحزب بل وتحدد في نمط نموه ومسيرته مستقبلا، وهو ما يتحقق مع مقولة ماكس فيبر بأن للأحداث الهامة في تاريخ الأمة تأثير مستديم على نوعية النظام المتطور، كما يمكن من خلالها تفسير الاختلافات والخلافات بين مختلف الأنظمة[2]وتتمحور هذه النظرية حول دور أزمات التنمية السياسية في نشأة الأحزاب والتي تطورت إلى أن وصلت إلى مصاف الأحزاب التي بلغت مستوى من التطور السياسي لأي بلد متقدم، والهدف من هذه النظرية هو تلاقي محدودية التفسيرات التي جاءت بها النظرية المؤسساتية ونظرية النشأة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بنشأة الأحزاب السياسية في الدول النامية [3].

ـ وقد اصطلح على نظرية الأزمة التاريخية بعدة مصطلحات ومسميات فمنهم من أطلق عليها نظرية أزمة الأنساقالسياسية[4]، ومنهم من أطلق عليها اسم نظرية أزمات التنمية السياسية[5].

ـ إن ظهور الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة يختلف عن ظهورها في الغرب، فكانت الظروف التاريخية ـ عملية التحرر الوطني ـ سببا مباشرا لظهور الأحزاب في هذه الدول، وذلك لتأكيد الذات الوطنية وخلق قيم المشاركة الإيجابية وبناء المؤسسات السياسية الحكومية لتحقيق التنمية*، فضلا عن مجموعة من العوامل الأخرى التي ساهمت في ظهور هذه الأحزاب، فنجد مثلا في أمريكا اللاتينية أن العديد من الأحزاب نشأت نتيجة لاتساع حق

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سابق، ص .14.

[2]- مهنا يوسف حداد، مرجع سابق، ص. 36.

[3]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص ص. 39- 40.

[4]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص .52.

[5]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 39.

***- وما دمنا نتحدث عن الجزائر وتونس كدراسة مقارنة فإن كل من حزبي جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي قد نشآعلى أنقاض الأزمة التاريخية المتمثلة في إرادة التحرر من نير الاستعمار الفرنسي وسوف يتأكد لنا ذلك من خلال دراسة نشأة كل منهما وتحليل مضمون الخطاب لكل حزب في فترة الحتلال.**

التصويت والاقتراع واتساع دور البرلمان، أما في أفريقيا فظهور الأحزاب مرتبط بظهور حق الاقتراع في الحياة السياسية في الأقاليم، وفي آسيا كانت نتيجة الجذور التاريخية والتراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية، وفي الوجود الاستعماري من ناحية ثانية، وهكذا أصبحت الحياة السياسية في العالم الثالث تلخص كافة مقوماتها من خلال التعددية الحزبية وإطلاق العدد الهائل من الأحزاب وأصبحت بذلك انعكاسا حقيقيا للديمقراطية، فالأحزاب كما يقول الأستاذ إيزمنEsmeinانه لا حرية سياسية بدون أحزاب، ويقول في ذلك أيضا الفقيه النمساوي كلسن Kelsenالأحزاب هي عماد الديمقراطية، والعداء للأحزاب يخفي عداء للديمقراطية ذاتها[1] .

وإذا ألقينا نظرة خاطفة على الدول العربية نجد أنها مختلفة فيما بينها في موضوع تبنيها للديمقراطية والتعددية الحزبية فهناك من الدول من تسمح قوانينها بالتعددية الحزبية وهي: الجزائر، المملكة المغربية، تونس، موريطانيا، مصر،السودان،اليمن،الأردن،سوريا، لبنان،العراق،فلسطين،الصومال،جيبوتي وجزر القمر بينما الدول التي تحظر وجود الأحزاب السياسية نجد ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر وعمان وهي كلها دول خليجية ما عدا ليبيا[2]، والتي يمكن أن تتجه إلى تشكيل الأحزاب وفتح باب التعددية بعد سقوط نظام القذافي.

ـ إن نظرية الأزمة التاريخية أو نظرية أزمات التنمية السياسية تعني من وراء ذلك الأزمات الداخلية التي تعقبها حملة من التغييرات المتباعدة أو حتى المتقاربة والمتزامنة ومن بين الأزمات التي تعرضت لها الدول الغربية في بداية تطورها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ( ق 18، ق 19 ) وكذلك مرت بها الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بعد مباشرة عملية التحديث وفي كلا الحالتين سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة كان لها نفس التأثير خاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية[3].

**ـ أولا: أزمة الشرعية:** وهناك من سماها بأزمة المشروعية*حيث اعتبرت أنها المسألة التي نشأت على إثرها الأحزاب السياسية الأولى سواء كان ذلك في الدول الغربية أو

---

[1]ـ عبدالقادر مشري، مرجع سابق ذكره، ص. 71.

[2]ـ نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص. 71.

[3]ـ عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص ص.41،40.

***الفرق بين الشرعية والمشروعية هو أنالشرعيةlégalité : يقصد بها السلطة أو الحكومة التي تستند في وجودها إلى القواعدالمحددة في الدستور أو في النظام القانوني، فإذا وجدت سلطة أو حكومة دون أن تعتمدعلى السند الدستوري أو القانوني فإنها تسمى سلطة أو حكومة فعلية أو واقعية، وبالتالي فهي لا تتمتع بصفة الشرعية ،أما المشروعية يقصد بها السلطة التي تستند إلى رضا الشعب، و من ثم يمكن القول أن سلطة الحاكمالمطلق أو المستبد غير مشروعة و إن استندت إلى نص الدستور القائم أي حتى و لو كانتسلطة قانونية، و على العكس تكون سلطة الحكومة الثورية مشروعة و لو قامت على أنقاضحكومة قانونية كانت تستند إلى أحكام الدستور.**

الدول النامية[1] وهو ما ذهب إليه الكثير من المفكرين ومنهم لوسيان باي ونامير ريجنز(Wriggins)[2].

إن الأزمة في الشرعية- يقول لا بالومبارا - حدثت مع الاستعمار حيث وجد، وأخذت الحركات التحررية تتبلور في شكل جماعات مناوئة للاستعمار حتى وإن لم ترقى إلى مصاف الأحزاب إلا أنها كانت النواة الأولى لنشأتها وفي هذه الحالة كان هدف التغيير هو السلطة الحاكمة التي تعجز فيها البنية السياسية عن التعامل مع الأزمة (أزمة الشرعية)[3]،ويذهب لابالومباراووينر إلى أن الحريات الوطنية عادة ما تبدأ بزمر صغيرة كأشخاص لهم نفوذ على الحكومة الاستعمارية لزيادة فرص المشاركة في الوظائف الإدارية، ولم يكونوا معنيين بتغيير الحكم لكن لما بدأ الدعم الشعبي يتسع وضعوا إطارا جديدا وشاملا للحكم وعملوا على توسيع الدعم الشعبي لهم عن طريق رس جمعياتهم في الحركة الوطنية والجماهيرية[4].

كما يرى كل من لابولامباراووينر أنه عندما تخفق القيادات الحكومية في التوصل إلى حل ملائم لأزمة الشرعية أو المشروعية*** فإن ذلك قد يحدث أزمة المشاركة[5]التي تؤدي بدورها إلىنشأة الأحزاب أو أي تنظيمات على المستوى المحلي للحصول على الدعم الشعبي[6].

**ثانيا- أزمة الاندماج:** أو ما يعرف أيضا بأزمة التكامل الاجتماعي[7]، فهي سبب من أسباب نشأة الأحزاب السياسية وقد يكون هذا التكامل تكاملا إقليميا أو تكاملا قوميا وقد نشأ عند العديد من الأحزاب ومثال ذلك الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وحتى بعض الدول العربية التي كانت تدعوا إلى الوحدة العربية[8].

ففي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ظهرت الأحزاب خلال فترات أزمات التكامل* وتكيف الجماعات السلالية - أي ما يعرف بنظام القومية[9].

**ثالثا أزمة المشاركة:** أحدثت التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى تغييرات جذرية في أنساق التدرج الاجتماعي القائم، فقد صاحب انهيار الإقطاع في العالم العربي ظهور الحاجة

---

[1]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص 41.
[2]- مهنا يوسف حداد، مرجع سابق، ص. 37.
[3]- مهنا يوسف حداد، المرجع السابق، ص. 37.
[4]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص .42.
***أزمة الشرعية تبدو جلية في الأنظمة العربية فأغلب الحكام العرب يفتقرون إلى الشرعية ولم يحققوا الفاعلية وهو ما يفسر موجة إسقاط الحكام العرب من قبل الجماهير.
[5]- عبد القادر مشري، المرجع السابق، ص43.
[6]- مهنا يوسف حداد ، مرجع سابق، ص. 37.
[7]- مهنا يوسف حداد ، مرجع سابق ، ص. 37.
[8] - مهنا يوسف حداد ، مرجع سابق ، ص. 37.
*- فقد ظهر الحزب البافاري المركزي خلال فترة الصراع بين بافاريا وروسيا، وعمل الأحرار البارسماكيون على إقامة دولة ألمانيا الكبرى، كما عملت الحركة الجماهيرية لجاريبالدي في إيطاليا على ظهور جماعات حرة استهدفت وحدة الولايات الإيطالية، أما في بلجيكا وخلال الصراع بين الفرنسيين والوالون ظهرت الأحزاب السياسية.
[9]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص ص. 52، 53.

إلى التمثيل السياسي، ومشاركة الطبقة الوسطى ورجال الأعمال في العمل السياسي، وهذا التغير من شأنه أن يحدث نموا في صفوات ونخب جديدة تضعف من سلطة النخب والصفوات التقليدية، وتظهر خلالها أحزاب وتنظيمات سياسية مختلفة[1]، كما أدّى إلى إضعاف سلطة الرموز المقدسة والمعتقدات القديمة، كما سمح تطور وسائل الإعلام الجماهيرية بتعزيز القدرة السياسية للخبراء في الاتصال وأضعف في المقابل المتخصصين في الإعلام التقليدي[2].

**ب- نظرية التحديث:** ويتزعم هذه النظرية الباحث الأمريكي صامويل هنتنغتون* (Samuel Huntington) وتتمحور إسهاماته في هذه النظرية حول فكرة نسبية وهي المؤسسة أو المؤسساتية (Institutionlization) التي يفترض توافرها في العمل بالنسبة للمؤسسات السياسية والأحزاب على حد سواء[3].

ومن ذلك فإن درجة التباين السياسي بين الدول لا يكمن في كونه ديمقراطيا أو دكتاتوريا وإنما يعود إلى درجة مؤسسة الحكم، أي أن الحكم الذي يقوم على مؤسسات قوية وفاعلة ومتماسكة فإن فاعليته تكون أكبر** ولكن في المقابل توجد دول كثيرة في كل من آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية تعاني من نقص الغذاء، ضعف المؤسسة التعليمية، عدم تلبية حاجيات المواطنين الأساسية بصفة عامة، وهذا يعود كما ذكرنا إلى فكرة المؤسسة[4] وتظهر الأحزاب السياسية في مرحلة التحديث حين يسعى أصحاب السلطة لاكتساب التأييد من العامة ويتم ذلك وفقا للظروف الآتية:

1) تغير موقف المواطنين من السلطة، واعتقاد البعض منهم بأحقية ممارستها.

2) سعي الصفوة السياسية السائدة لاكتساب تأييد العامة بغرض الاحتفاظ بالسلطة[5] .

---

[1]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 45.

[2]- المرجع نفسه، ص. 44.

***- صأمويل فلبس هنتنجتون*Samuel Phillips Huntington*. (ولد 18 أبريل1927 – توفي 24 ديسمبر2008) أستاذ علوم سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، وبحوثه في انقلابات الدول، ثم أطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الحادي والعشرينسيكونون الحضارات وليس الدول القومية كما استحوذ على الانتباه لتحليله للمخاطر على الولايات المتحدة التي تشكلها الهجرة المعاصرة. درس في جامعة يال، وهو أستاذ بجامعة هارفارد.برز اسم هنتنجتون أول مرة في الستينات بنشره بحث بعنوان "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، وهو العمل= الذي تحدى النظرةالتقليدية لمنظري التحديث والتي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال.**

[3]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 61.

****- وذلك ما كانت عليه روسيا وهي متزعمة للاتجاه الشيوعي الاشتراكي، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت الاتجاه الليبرالي، فلما كانت كل دولة تتمتع بمؤسسات سياسية متماسكة وفعالة كان الصراع بينهما محتدما وطويلا.**

[4]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 62.

[5]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص. 53.

وتنشأ الأحزاب وفقا لنظرية التحديث بتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات والتي تستند إلىجماعاتالمصالحمن أجل تحقيق هدفها، كونها تمتلك نفوذا يؤهلها لدعم هذه الجماعات[1]، غير أن نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة كضرورة تحديثية تواجه معارضة كبيرة من مصادر ثلاثة ـ كما يرى هينتنغتون ـ تتمثل أساسا في القوى المحافظة التي ترى أن الأحزاب تحد للبناء الاجتماعي القائم، وقوى الإدارة التي تؤمن بترشيد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، لكن ليس عن طريق الأحزاب السياسية كونها توسع من نطاق المشاركة في الحياة السياسية، كذلك أصحاب الاتجاهات الشعبية الذين يقبلون بالمشاركة لكن كأفراد فهم يرفضون تنظيم المشاركة في شكل أحزاب أو جمعيات أو تنظيمات أو أي بناء يقع بين الشعب والقادة السياسيين، فأصحاب الاتجاهات الشعبية يريدون ديمقراطية مباشرة لا فردية[2].

**جـ:النظرية التنموية:** إن نشأة الأحزاب وفقا للنظرية التنموية ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تفرز زيادة عدد الأفراد المطالبين بدور في اتخاذ القرارات[3]، فقد تسببت الثورة الصناعية في صراعات اجتماعية جديدة بين سكان الريف والمدن نتيجة الهجرة، كما ظهر صراع آخر بين العمال وأرباب العمل*، نتيجة استغلال اليد العاملة إلى أقصى حد دون مراعاة العلاقات الإنسانية بين العمال، ولقد شكلت هذه الصراعات أنماطا مختلفة من التحالفات بين العديد من الفئات الاجتماعية التي كانت سببا لنشأة الأحزاب السياسية[4].

وقد قدم لابالومباراLapalombaraووينرWeinerمجموعة من الافتراضات التي تسهم في صياغة نظرية تنموية تفسر نشأة الأحزاب السياسية وهي ظهور قوى سياسية جديدة على أعقاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة، وازدياد تدفق المعلومات ونمو التكنولوجيا واتساع شبكة النقل[5].

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن نشأة الأحزاب السياسية تفسر وفقا لعوامل متعددة ومعقدة، فبعضها يعتبر عاما والآخر يعتبر خاصا بدول محددة بعينها، فأما ما يمكن أن نعتبره

---

[1]ـ بشار زكي الحضاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جويلية 2001، ص .17.

[2]ـ ياسين ربوح، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية،مرجع سابق، ص. 08.

[3]ـ بشار زكي الخصاونة، مرجع سابق، ص. 17.

***ـ وهذا الصراع أحدث انقساما شكل فيما بعد الأساس الذي بني عليه الصراع الماركسي الطبقي.**

[4]ـ خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة ـ الممارسة ـ المستقبل،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية ، 2005 ـ 2006،ص .35.

[5]ـ ياسين ربوح، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية،مرجع سابق، ص .09.

عاما فيمكن إدراجه في ثلاثة عوامل وهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل الإيديولوجية، والعوامل التقنية، أما العوامل الخاصة فهي الأعراف والتاريخ والمعتقدات الدينية والتركيب العنصري والخصومات القومية ... [1]

## ثانيا- تصنيف الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية تتعدد في تصنيفاتها حسب الأساس والمعيار الذي يقوم عليه كل تصنيف وقد أشار إلى ذلك موريس ديفرجيهDUVERGER حيث قسم الأحزاب السياسية إلى ثلاثة أنواع[2]، أحزاب الإطارات وأحزاب الجماهير، الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة، الأحزاب ذات الأغلبية والأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة، كما أن هناك تصنيفات أخرى أضافها الفقيه وهي تلك التي تعتمد على معيار الإيديولوجية، الولاء، التركيب الاجتماعي، الطابع الديمقراطي، مرونة الحزب، درجة الاستيعاب، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تصنيف الأحزاب يختلف في مضمونه عن تصنيف النظم الحزبية، كون الأول يعتمد فيه على خصائص الحزب في حد ذاته، أما الثاني فينظر إليه نظرة خارجية أي تفاعل الحزب مع النظام المتكون من عدد من الأحزاب والتفاعلات الحاصلة بينها[3]، ومنه يمكن أن نصنف الأحزاب السياسية كالآتي:

أ / **من حيث الهيكل التنظيمي للأحزاب:** ميز فيها بين نوعين من الأحزاب، أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية.

01) **- أحزاب الأطر:** تعتبر أقدم أنواع الأحزاب السياسية السائدة وهي تعتمد على نوعية الأفراد لا العدد، حيث يجمع أفراد الحزب، إما الجاه أو الثروة أو المصلحة المشتركة، و يتمكن أفرادهذا الحزب من تمويل وتنظيم الحملات الانتخابية لصالحهم، ويكاد ينحصر نشاطهم في الانتخابات - تنظيمها وتمويلها - وهو ما يجعل هذا النوع من الأحزاب ضعيف التنظيم ويتمتع بلا مركزية كبيرة، وينتشر هذا النوع بصفة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا[4].

02) **- أحزاب الجماهير:**يعد حق الاقتراع العام والمباشر والسري سببا رئيسيا في نشأة هذا النوع من الأحزاب، وتعد الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي تعتمد على جماهير العمال والفلاحين والطبقات المحرومة نموذجا له، فهو يركز على العدد الكبير للمنخرطين من أجل تكوين طليعة من المواطنين قادرين على تحمل أعباء الحكم، ويكون التمويل فيه عن طريق الاشتراكات من أجل المشاركة في الانتخابات، وتعتمد أحزاب الجماهير على التجنيد المستمر

[1]- بشار زكي الخصاونة، مرجع سابق، ص ص. 17- 18.

[2]-.Mouris Duvergi,op.cit.,pp.84-161.

[3]- ياسين ربوح، مرجع سابق،ص. 31.

[4]- الأمين شريط،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998 ،ص .262.

للأعضاء وتربيتهم وتكوينهم وتوعيتهم بإيديولوجية الحزب، ومن حيث تنظيمه يعتمد على التسيير المركزي للحزب ويمتاز بانضباط محكم وانتشار واسع على المستوى الوطني[1]

**ب / التصنيف على أساس العضوية:**وتصنف الأحزاب على أساس هذا المعيار إلى صنفين:أحزاب مباشرة، وأحزاب غير مباشرة.

01) **ـ الأحزاب المباشرة:** وتكون العضوية فيها مفتوحة مباشرة دون تقديم طلب لذلك، ويلتزم المنخرط الجديد بدفع الاشتراكات وحضور اجتماعات الحزب[2]، ومثال ذلك الحزب الاشتراكي الفرنسي[3].

02) **ـ الأحزاب غير المباشرة:** العضوية في هذا النوع من الأحزاب لا تتم مباشرة وإنما عن طريق النقابات والاتحادات المهنية والتعاونيات والجمعيات[4]، ومثال ذلك حزب العمال البريطاني سنة 1900 الذي شكل من أعضاء الجمعيات والنقابات المهنية والتعاونيات والتجمعات الفكرية من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك وقد قسمها دوفرجيه إلى ثلاثة أنواع: الاشتراكية، الكاثوليكية والزراعية[5].

**جـ / من حيث عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات:** لقد قسم دوفرجيه الأحزاب السياسية نسبة لمعيار عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات إلى أحزاب الأغلبية، والأحزاب الكبيرة وكذا الأحزاب الصغيرة.

01) **ـ الأحزاب ذات الأغلبية:** وهي الأحزاب التي تملك الأغلبية المطلقة في البرلمان أو تجد نفسها قادرة على الحصول عليها في استحقاقات قادمة، نسبة للدور الطبيعي الذي تلعبه في المجتمع وهذا الأمر طبيعي في نظم الثنائية الحزبية ولكنه استثنائي في نظم التعددية الحزبية[6].

02) **ـ الأحزاب الكبيرة:** وهي الأحزاب التي لا تستحوذ على الأغلبية المطلقة لكن بإمكانها تحقيق هذه الأغلبية إذا توفرت لها شروط معينة، وهي تمارس الحكم في ظل حكومة ائتلافية ونظرا لدورها في الحكم فهي تسيطر على الوظائف والوزارات الهامة والقيادية، أما إذا كانت معارضة فدورها يكون فعالا[7].

03) **ـ الأحزاب الصغيرة:** وهي الأحزاب التي لا تملك الأغلبية وعدد المقاعد عندها محدود نظرا للدور الثانوي الذي تلعبه سواء كانت في المعارضة أو في الحكومة[8] .

---

[1]ـ الأمين شريط، مرجع سابق، ص .263.
[2]ـ المرجع نفسه، ص. 264.
[3]ـ ياسين ربوح،مرجع سابق ،ص. 32..
[4]ـ الأمين شريط، مرجع سابق، ص. 264.
[5]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق ،ص. 32.
[6]ـ ياسين ربوح،مرجع سابق، ص. 32.

[7]-Duverger, op. cit. , p .384.
[8]- Ibid, p. 384.

**د / من حيث الإيديولوجية:** نميز هنا بين نوعين من الأحزاب، أحزاب تستند إلى إيديولوجية وأخرى لا تستند إليها (أحزاب الرأي، الأحزاب الإيديولوجية) وهو تصنيف جورج بيردو[1]

01) **- أحزاب تستند إلى إيديولوجية:**وتمتاز هذه الأحزاب بقيامها على تصور للحياة السياسية بناء على إيديولوجية جامدة، وهو ما يجعلها تقوم على برامج محددة ومميزة وفقا لأيديولوجيتها، وتربط عضوية الشخص بمدى تمسكه بإيديولوجية الحزب، ومن الصعب تعاون أحزاب الإيديولوجيات فيما بينها لأن كل منها يؤمن بمبادئ غير قابلة للائتلاف*وتمتاز هذه الأحزاب بالدرجة العالية من التنظيم وأعضاؤها مطيعون لأوامر القيادة[2].

02) **أحزاب لا تستند إلى إيديولوجية:** وهي الأحزاب التي لا تعتمد على إيديولوجية محددة في برامجها أو في معالجتها لقضايا المجتمع بل تتجه اتجاها عاما في ذلك[3].

وما يميز هذا النوع من الأحزاب أنه يضم مختلف الشرائح الاجتماعية ومنهجيته هي جمع مختلف الآراء وتنسيقها واستخدامها في نضال الأفراد، كما أن جهازه الإداري هو عبارة عن جمعية مركزية، ويمتاز هذا النوع من الأحزاب بالضعف في تنظيمه[4].

**هـ) - من حيث درجة الولاء:** تنقسم الأحزاب من حيث درجة الولاء إلى أحزاب الأشخاص وأحزاب البرامج.

**01- أحزاب الأشخاص:** تتميز بولاء المناضلين لشخصية الزعيم الذي أنشا الحزب ووضع برنامجه أو تولى رئاسته وأسباب سيادة الزعامة في هذه الأحزاب قد تكون تاريخية أو عسكرية أو قد تعود للقيادة الكاريزمية لشخص الزعيم[5].

وقد سبق هذا النوع من الأحزاب غيره في الوجود وامتدت إيديولوجيتها على خط متواتر من الأحزاب المحافظة* إلى الليبرالية، وتميل هذه الأحزاب عادة إلى التغيير المعتدل وتقبل بمبدأ المنافسة الحزبية، وتتسم بقلة شعبيتها وتتركز أساسا بين أبناء الطبقة العليا الحضرية من

---

[1]- الأمين شريط، مرجع سابق، ص. 259.

***- وهذه القاعدة ليست عامة فقد يكون هناك مصالح تشترك فيها الأحزاب بعيدا عن الإيديولوجيات ومثال ذلك الائتلاف الحكومي بين حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم في الجزائر ( التحالف الرئاسي) رغم الاختلاف الإيديولوجي.**

[2]- زنيبع رابح، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر1،كلية الحقوق، 2002 - 2003، ص. 13.

[3]- ياسين ربوح، مرجع سابق ،ص. 33.

[4]- حبة عفاف، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي :دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،بسكرة:جامعة محمد خيضر ،2005 ،ص. 37.

[5]- الأمين شريط، مرجع سابق، ص ص. 261 -262.

***- الأحزاب المحافظة: ظهرت في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، تهتم بالنوعية وليس بعدد المنتمين سواء بانتماءاتهم العائلية أو بثروتهم وذلك لسد حاجيات الحملة الانتخابية، وتفتقر إلى إيديولوجية واضحة، راجع في ذلك: . Duverger,op,cit,p.86**

انتشار بسيط على مستوى الطبقة الوسطى، وتعتمد في رسائلها على الخطابة والحوار، وكذا الثروة والمراكز الاجتماعية المرموقة لأعضائها[1].

**02- أحزاب البرامج:** يكون الولاء فيها ليس للأشخاص مثلما هو الحال في أحزاب الأشخاص وإنما للبرامج [2]، حيث تعتمد على برامج شمولية، تشمل جميع مناحي الحياة مبنية على إيديولوجية واضحة يحددها برنامج الحزب[3].

و)- **من حيث درجة استيعابها:** تصنف وفقا لمعيار درجة استيعابها إلى أحزاب شاملة وأحزاب طائفية.

1) - **أحزاب شاملة:**وهي أحزاب تضم في صفوفها ومناضليها كل مواطني الدولة دون تمييز بين فرد وآخر على أساس انتماء طائفي أو عرقي فهي بذلك تسعى لكسب القاعدة الانتخابية كلها[4]

2) - **أحزاب طائفية:** هي عبارة عن أحزاب تختص بأقليات أو إثنيات، تظهر للدفاع عن مصالح أبنائها، وعادة ما تتبنى إيديولوجية محافظة، وهي تعتمد على الأساليب التقليدية في حشد الرموز والقيم المشتركة بين أفراد الجماعة، ولكنها في بعض الأحيان قد تستعين ببعض التنظيمات المحكمة كالميليشيات[5].

ز) - **من حيث مرونتها:** تنقسم كذلك الأحزاب في درجة استقلالية أعضائها إلى أحزاب مرنة وأخرى جامدة.

1) - **أحزاب مرنة:** وهي الأحزاب التي يحظى أعضاؤها ونوابها بدرجة من الاستقلالية في الرأي والتصويت دون الالتزام بما يمليه توجه الحزب وقياداته.

2) - **أحزاب جامدة:** وهي الأحزاب التي تفرض نظاما دقيقا لا يمكن الحياد عنه وعلى أعضائه ونوابه في البرلمان، وعلى وزرائه الالتزام به[6].

**ح) - من حيث درجة ديمقراطيتها :**

1) - **الأحزاب الديمقراطية:** وهي التي تعطى فيها لأفرادها الحرية التامة في اختيار زعيم الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، وتقرر فيها برامجها عن طريق مؤتمرات عامة يمثل فيها المندوبون الأعضاء تمثيلا صادقا.

---

[1]- على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص. 169- 170.

[2]- ياسين ربوح ، مرجع سابق،ص. 33.

[3]- الأمين شريط، مرجع سابق، ص. 261.

[4]- ياسين ربوح ،مرجع سابق،ص. 33.

[5]- علي الدين هلال، مسعد نيفين، مرجع سابق، ص. 170.

[6]- ياسين ربوح ،مرجع سابق،ص. 33.

2) **- الأحزاب الاستبدادية:** وهي الأحزاب التي يختار فيها القادة عن طريق لجنة مركزية، وينفرد زعماء الحزب بتحديد برنامج الحزب[1].

## II- وظائف ووسائل الأحزاب السياسية:

## أولا- وظائف الأحزاب السياسية:

- إن الحديث عن وظائف الأحزاب السياسية لا يعني أن كل نوع له وظيفة معينة بل إن وظائف الأحزاب تشترك في النظرية العامة، ولعل أسمى وظيفة لها هي السعي للوصول إلى السلطة[2] ، ويقول "Burdeau" "بيردو" في هذا الشأن "إن تحديد وظائف الأحزاب يبدو أمرا صعبا إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، فما هو وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها الأحزاب في النظم الليبرالية وتلك التي يباشرها الحزب الواحد في النظم الشمولية (ذات الحزب الواحد)[3]، غير أن هذا لا يعني أنه لا وجود لبعض الوظائف التي تختص بها أحزاب دون أخرى، وهنا نشير إلى دور الأحزاب ووظائفها في الدول النامية، ومنه يمكن أن نقول أن هناك وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية ووظائف خاصة تختص بها الأحزاب في الدول النامية[4].

### 01) - الوظائف العامة للأحزاب السياسية:

**وظيفة التنشئة السياسية**: تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي عملية يقوم بها الحزب لأجل اكساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، كما أنها تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى بخلق ثقافة سياسية جديدة[5] .

- وفي كل الأحوال تلعب التنشئة السياسية دورا محوريا في صياغة المدركات السياسية للفرد وتشكيل وعيه، ومن ثم تحديد سلوكه السياسي، وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية[6] ويقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية، ولعل الأسرة هي أول مؤسسة تعمل على التأثير في تهيئة الناشئة (الأولاد) مرورا بجماعة الرفاق والأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة وكذا النوادي، كما تؤثر الأحزاب وبدور كبير على الاتجاهات السياسية، عادة ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها الأفراد في طفولتهم وذلك بما يخدم توجه

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سابق، ص. 33.
[2]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص. 84.
[3]- نقلا عن المرجع السابق، ص. 84 Burdeau :droiconstitutionnel et institutions politiques 19 ed, L G D J :paris:1980 note 99, p 271.
[4]- ياسين ربوح، مرجع سابق،ص .24.
[5]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص .112.
[6]ياسين ربوح،مرجعسابق،ص .26.

الحزب السياسي، فيعمل الحزب وباستمرار على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويعتمد الحزب في ذلك وسائل متعددة يستطيع من خلالها إيصال المعلومة والقيام بالتنشئة السياسية[1]، ومن بين الوسائل التي يعتمدها في ذلك: (المؤتمرات، اللقاءات، التجمعات، الصحافة الحزبية) التي تعتبر كذلك من أهم الوسائل التي تنشر ثقافة هذا الحزب لأفراد المجتمع وبطبيعة الحال الحزب السياسي لا يقوم بتقديم المعلومات للأفراد وصياغة مطالبهم وتقديم خدماته للأفراد لمجرد الاستجابة لرغبات المواطنين وإنما في إطار المبادئ العامة التي يعتنقها، ويتوقف نجاح الحزب السياسي في بناء الفرد وتنشئته على اعتبارات عدة تتمثل في الإيديولوجيا، الكاريزما، والبنيان التنظيمي[2].

فعن طريق هذا العمل (التنشئة السياسية) تقوم الأحزاب بغرس مجموعة من القيم السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين، فهي تجذبهم نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحيالفردية، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الثقافة السياسية القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وتعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية بما فيها من انتخابات، محاورات، نقاشات، وتقبل الرأي الآخر، كما تساهم الأحزاب من خلال عملية التنشئة السياسية في تعلم العمل الجماعي والعمل مع الآخرين للتوصل إلى نتائج سياسية من خلال جو تسوده الثقة، استنادا للحقوق والواجبات وليس المعايير الشخصية[3]، لذلك يعتبر الكثير الحزب أنه البناء السياسي الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة بالنظر إلى كثرة الأفراد المنتمين إليه وإمكانية المشاركة الواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة ومنضبطة، وما يترتب عن ذلك إما عرقلة أداء النظام السياسي لوظائفه، وإما تسهيله لهذه الوظائف[4]، ويختلف دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية من مجتمع لآخر، ففي بعض الدول نجد أن الأحزاب السياسية تعمل على تقوية العوامل الثقافية الموجودة وذلك للمحافظة عليها كما هي، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بينما تقوم الأحزاب السياسية في مجتمعات أخرى باتخاذ سياسة للتنشئة تقوم على تبديل الأسس الثقافية للمجتمع، وذلك بخلق نمط آخر للحياة، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الاشتراكية في أوربا أو الأحزاب الثورية في بلدان العالم الثالث[5].

---

[1]- حسين عبد الحليم، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص ص . 112 - 113.

[2]-االمرجع نفسه، ص.113.

[3]- ياسين ربوح ،مرجع سبق ذكره،ص.26.

[4]- ميمون محمد، الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر دراسات ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع،ص. 74.

[5]- حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص. 260.

**ـ وظيفة التجنيد السياسي:** ويقصد بالتجنيد السياسي قيام الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين، ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يحمله هذا الحزب، ويدعوهم للتصويت لصالح مرشحيه، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يدعو إليها الحزب[1]،فتصنيف الأحزاب من حيث قوتها تظهر بعدد المنتخبين فيكون الحزب من ضمن أحزاب الأغلبية، أو الأحزاب الكبيرة، أو الأحزاب الصغيرة، وفقا لعدد منتخبي الحزب ولذلك تسعى الأحزاب في تنافس بينها لتجنيد أكبر قدر ممكن من المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين لكي تكون ضمن أحزاب الأغلبية والأحزاب الكبيرة[2].

**ـ وظيفة تنظيم المعارضة:** إن الوظيفة الكبرى للحزب والهدف الأسمى له هو الوصول للحكم أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة[3]، ويظهر مبدأ المعارضة عندما تهضم بعض المصالح الخاصة، ومن دون معارضة لا يمكن الحديث عن وجود حركة اجتماعية[4]، والمعارضة في النظم الغربية لها من الأهمية ما يمكّن الطرف المعارض من إبداء رأيه بكل حرية وبشكل قانوني ومنظم وهي جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية، ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في تنمية المعارضة، فهو المبادر برغبة التغيير ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من الحزب أن يُقدم النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجردا، وإنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حال وصوله إلى السلطة[5].

ومن هنا فإن كانت المهام الرئيسية التي تفرضها وظيفة المعارضة على الحزب المعارض هي ثلاث وظائف: توجيه النقد للنظام السياسي الحاكم، تقديم البدائل والحلول القابلة للتنفيذ، ضمان استمرارية المؤسسات الدستورية وما يقتضي ذلك من قيام كوادر الحزب بتولي مسؤولية الحكم[6].

**ـ وظيفة تجميع المصالح:** ويقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل للسياسة العامة، وقد عبر عنها البعض بتعبيرات أخرى مثل صياغة القضايا، أو تنظيم الإدارة، أو صنع الرأي العام، ويرى ألموند "AMOND" و"باول "PAWEL" أن الحزب السياسي يعتبر بنية للتجميع المتخصصة في المجتمعات الحديثة، ويقوم الحزب بهذا العمل من خلال تلقي الشكاوى والمطالب والتجمعات النقابية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني، ثم يقوم بعملية موازنة ومساومة، ليتم التوصل إلى حل لهذه المشاكل والمطالب في شكل اقتراح سياسات معينة بديلة، فالحزب يختار واحدة من القضايا العامة التي تعد ذات أولوية ويتبناها في برنامجه وفي

---

[1]ـ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص .112.
[2]ـ ياسين ربوح،مرجعسابق،ص. 32.
[3]ـ نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص. 85.
[4]ـ عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 110.
[5]ـ توازي خالد، مرجع سابق، ص .51.
[6]ـ نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ص.85- 86.

حملاته الانتخابية والدعائية بما يعبر فعلا عن طموحات ورغبات الجماهير ومنه يكون دور الحزب بحسب وظيفة تجميع المصالح، أداة لممارسة الديمقراطية باعتبار مصالح الناس تنقسم وهذا الانقسام يعبّر عنه بالأحزاب ويترجم في شكل مطالب تصدر من هذه الأحزاب والتي تربط بين المصالح الخاصة للأفراد وتوجيههم نحو المصالح القومية ومساهماتهم في وضع القرارات الجماعية التي تهم كافة المواطنين[1].

إذا من خلال ما سبق وفي تحليلنا لوظيفة تجميع المصالح في الأنظمة الحزبية المتنافسة نجد أن ألموندوباول باختصار يحددان ثلاثة مستويات لعملية التجميع وهي:

**أ / ـ على المستوى الداخلي لكل حزب:** وفيه يتم مزج المطالب حسب أولوياتها في المجتمع ببرنامج الحزب وأفكاره وتبنيها وإطلاقها لكي تحظى بمساندة مجموعة كبيرة أو متماسكة من الناخبين.

**ب / ـ على مستوى المنافسة الانتخابية:** قام ألموندوباول بالمقارنة بين تجميع المصالح من قبل الأحزاب ومقارنة تأييد الناخبين لها بحسب مقاييس اليمين واليسارفي عدة دول ديمقراطية وتوصلا إلى أن:

01 ـ أغلب المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية يؤيدون عددا قليلا من الأحزاب لأن الديمقراطيين يميلون نحو اليسار والجمهوريين يميلون نحو اليمين، وتبقى فجوة بسيطة بين الحزبين، وهي التي يتم فيها تجميع المصالح.

02 ـ في إيطاليا يظهر بأن الناخبين يدعمون العديد من الأحزاب، وذلك للفجوة الحاصلة بين الأحزاب السياسية وهو ما أدى إلى تفكك وتشتت المصالح تبعا للتباين الإيديولوجي السائد بين الأحزاب.

03 ـ أما بريطانيا فهي تقترب كثيرا من الولايات المتحدة الأمريكية فاتجاهات الناخبين تميل دائما نحو الوسط[2] .

**وظيفة المشاركة السياسية:** وتسمى أيضا بوظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية[3]، ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر[4]، ولنجاح وظيفة المشاركة السياسية فإن الحزب يشكل مدرسة سياسية كبرى يتدرب فيها أعضاء الحزب على ممارسة السلطة والقيام بمهام الحكم، وبالتالي يسمح الحزب ببروز نخبة مثقفة تحمل برنامج وإيديولوجية الحزب، وتستطيع تطبيقه عند الوصول إلى السلطة[5]، وتعكس المشاركة السياسية

[1]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق ،ص. 27.
[2]ـ عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص ص. 134 - 136.
[3]ـ خالد توازي، مرجع سابق، ص. 50.
[4]ـ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص .118.
[5]ـ الأمين شريط، مرجع سابق، ص. 255.

ـ إيجابا أو سلبا ـ أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية، وتعد معيارا للنمو السياسي، ومؤشرا على الديمقراطية، ذلك بدفع المواطنين بالإسهام في المشاركة السياسية وصنع القرار والسياسات العامة أو نقد أعمال الحكومة لأن الأحزاب تمد المواطنين بالوسائل الفعالة، في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال[1].

إذا مما سبق يتبين لنا أن الأحزاب السياسية تسعى أساسا للوصول إلى السلطة أو كرسي الحكم أو الاشتراك فيه، وذلك لتنفيذ برنامجها[2]، وتقوم الأحزاب السياسية بهذه الوظيفة من خلال نوعين من الأنشطة وهي:

**ـ الأنشطة التقليدية:** وتتمثل في التصويت، المحاضرات، الندوات، الحملات الانتخابية **ـ الأنشطة غير التقليدية:** وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل تقديم الشكاوى وأخرى غير قانونية مثل الثورة والاغتيالات السياسية[3].

**وظيفة التعبئة:**

وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، فالسلطة السياسية أو الحكومة القائمة تسعى دائما لإضفاء المقبولية لسياساتها المختلفة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المؤسسات السياسية القائمة، والأحزاب السياسية احدى أهم هاته المؤسسات ووظيفة التعبئة تعتبر وظيفة أحادية الاتجاه أي أنها تتم من قبل الحكومة تجاه الأفراد وليس العكس، وتلعب الأحزاب السياسية فيها دور الوسيط[4]ويربط البعض وظيفة التعبئة بشكل النظام السياسي، كونه ديمقراطيا أو شموليا أو وسطيا غير أن هذه الوظيفة موجودة في جميع النظم السياسية، غير أنها تختلف من نظام لآخر وتتغير بحسب المرحلة السائدة والتجديد في هاته السياسات يعني تجديد القيم السياسية ولكي تكون هذه القيم مقبولة لدى الأفراد وجب على السلطة العامة القيام بعملية التلقين السياسي عن طريق الوسائل العامة إذا كان النظام شموليا، أو عن طريق الأحزاب السياسية إذا كان النظام ديمقراطيا، وتعتبر كذلك عملية التعبئة التي تقوم بها الأحزاب قصد مجابهة المعركة الانتخابية بمثابة الوظيفة الثانية والنوع الثاني من أنواع التعبئة، بالإضافة إلى نوع ثالث وهو اختيار القادة الوطنيين وهم الذين يعوّل عليهم في الوصول إلى أعلى السلطة والوظائف السامية ويختلف ذلك حسب اختلاف النظم السياسية والحزبية[5].

**2 ـ الوظائف الخاصة للأحزاب السياسية في الدول النامية:**

تختص الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية بأدوار أخرى على غرار الأدوار العامة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية عموما، وذلك وفقا لخصوصية

---

[1]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق،ص. 28.
[2]ـ علي زغدود، الأحزاب السياسية في الدول العربية، الجزائر:متيجة للطبع، دذ،س،ن،ص. 21.
[3]ـ نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص. 121.
[4]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق، ص. 28.
[5]ـ نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص . 116.

النشأة وخصوصية البيئة التي تعمل فيها هذه الأحزاب، ومنها كانت وظيفة التحديث والتنمية السياسية وكذا وظيفة دعم الشرعية ووظيفة التكامل القومي وظائف تختص بها الأحزاب في دول العالم الثالث دون غيرها.

**1) ـ وظيفة التحديث والتنمية السياسية:** وتقوم الأحزاب السياسية أساسا بهذه الوظيفة من خلال إنعاش الحياة السياسية عن طريق دعم العملية الديمقراطية في المجتمع والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية ـ مسألة وجود الأحزاب السياسية ـ ودورها في التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية، وكذا دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤسسات عديدة كالنقابات العمالية والمهنية، التعاطي مع المجتمع مباشرة من خلال حل مشاكلهم، فضلا عن الدور الرئيسي في عملية التشريع التي تنمي التفاعل السياسي داخل البرلمانات المختلفة[1].

ويستند مفهوم التحديث إلى ثلاثة مفاهيم أساسية هي:

ـ المساواة والتمايز والقدرة، فهي ومن خلال ما سبق فإنها تقوم عبر وظيفة التحديث والتنمية السياسية لتحقيق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراف موروثة وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يختص كل منها بوظائف معينة[2] .

**وظيفة دعم الشرعية:** أو توفير الشرعية، والشرعية السياسية هي البناء الدستوري المقبول وهي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطاتها النهائية[3]، وتساعد الأحزاب السياسية بوظيفتها هذه على تكييف وديمومة النظام وذلك بالاعتماد على وظيفة أحزاب ذكرناها آنفا وهي التنشئة السياسية بحيث تقوم في هذه الحالة على تقوية العوامل الثقافية الموجودة للمحافظة على النظام السائد ودعم شرعيته[4] .

ويذهب الباحث "جورج لافو" (G. LAVAU)،إلى أن النظام السياسي يحتاج من أجل أن يدافع عن نفسه وأن يقاوم الضغوط المختلفة، وأن يصمد أمام العمليات الداخلية للصراع السياسي إلى المشروعية والاستقرار، ودرجة المشروعية والاستقرار متغيرة جدا وقد تبنى

"جورج لافو" في ذلك تصور "دافيد إيستون" ( D.EASTON )، فالنظام السياسي الذي يحظى بمساندة واسعة، وينزع للدفاع عن الوحدة الوطنية بإمكانه تحمل احتياجات عنيفة ضد نظام الحكم أو الحكام على شرط: أن تقوم بعض القوى الأخرى بدعم حقيقي لهذين العنصرين من النظام السياسي.

---

[1]ـ نورالدين حاروش، المرجع السابق ص. 123.
[2]ـ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص ص .119- 120.
[3]ـ المرجع السابق، ص ص .119- 120.
[4]ـالمرجع نفسه، ص.120.

ويذهب ذات الباحث إلى أن النمط الذي اقترحه "تيودور لوري" (Theodorelouri) وهو الحزب المؤسس (Constituent party) هو الذي يستطيع القيام بهاتين الوظيفتين (إضفاء المشروعية والاستقرار) أما ما عداها من الأحزاب فهي لا تساهم في هاتين الوظيفتين إلا جزئيا[1].

**وظيفة التكامل القومي:**

إن مفهوم التكامل القومي يعني إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، فهو يتضمن عنصرين:

**العنصر الأول:** يتمثل في قدرة السلطة السياسيةعلى السيطرة التامة على إقليمها الجغرافي ومكوناته ( الدولة )*.

**أما العنصر الثاني:** فهو توفر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما تشتمل على إعلاء الاعتبارات القومية كالإخلاص والولاء على الاعتبارات المحلية الضيقة[2] .

فقد عملت الكثير من الأحزاب على زيادة الحس القومي وخاصة الأحزاب الحاكمة للفترة ما بعد الاستقلال للدول العربية خصوصا** وقامت بتحقيق التكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية والضيقة[3].

## ثانيا- وسائل الأحزاب السياسية

وتلعب الوسائل التي يستخدمها الحزب في عملية التنشئة السياسية دورا هاما في تحقيق الهدف المنشود وهو نشر أفكاره بين أعضاء الحزب وأفراد المجتمع، وهناك جملة من الوسائل يستعملها الحزب في ذلك منها:

**01 - التدريس الحزبي:** فأي حزب يسعى لتعليم الأفراد المنتسبين إليه وخاصة الجدد منهم مبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه، كما يوفر الحزب أشكالا من الفرص التعليمية المنتظمة والمقدمة لأعضاء الحزب الذين سوف يتولون مناصب قيادية.

**02 - الاجتماعات الحزبية:** وقد تكون هذه الاجتماعات دورية ومنتظمة تهدف إلى التثقيف الحزبي وقد تكون غير دورية تتعلق بقضايا مطروحة في تلك اللحظة، تشتمل على

---

[1]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص ص . 142- 143.

*- **وهنا وجب علينا التفريق بين مفهوم السلطة السياسية والدولة، فالسلطة السياسية هي الجهاز الأعلى القائم بتسيير شؤون الدولة.**

[2]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص. 186.

**- **فمنها ظهرت مجموعة من الاتحادات والتوحد بين الدول، فظهر اتحاد دول الخليج العربي، وظهر الاتحاد المغاربي، والوحدة بين سوريا ومصر 1958،...**

[3]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص . 120.

نوع من التثقيف، فيلتمس الفرد خلالها قيما مستقاة من وجهة نظر الحزب تجاه تلك القضايا، فيحمل من خلال ذلك مبادئ وأهداف الحزب.

**03 ـ المؤتمرات:** وتعقد مؤتمرات الحزب بصفة دورية كل سنة أو سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب القانون الأساسي للحزب، يتم فيها تعديل وتطوير مبادئ الحزب وأهدافهوهياكله[1].

**04 ـ الدورات:** تعقد الأحزاب دورة محددة لبعض أفرادها، من أجل تعميق فهم الأعضاء لفكر الحزب وأهدافه، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه الدورات تعقد لإعداد كوادر متخصصة في العمل الحزبي كإعداد دعاة الحزب أو قيادات لتشكيلاته وتنظيماته.

**05 ـ المطبوعات:** فكثيرا ما يقوم الحزب وفي مناسبات عدة بطبع ونشر مطبوعات مختلفة بهدف تعريف الناس بمبادئه وأهدافه.

**06 ـ وسائل الإعلام:** تعد وسائل الإعلام سواء كانت مرئية أو مسموعة مهمة للغاية بالنسبة للأحزاب على اختلاف مسمياتها وذلك لنشر أفكارها ومبادئها وأهدافها وايديولوجيتها للناشئة.

**07 ـ المظاهرات والمسيرات:** وهي وسيلة للتعبير عن آراء الحزب تجاه قضايا ما تؤرق الناس كذكرى اغتصاب أرض فلسطين، أو ذكرى اجتياح بلد ما على بلد آخر، حيث تظهر هذه

الاحتجاجات موقف الحزب وتوجهه تجاه تلك القضية، والحزب السياسي في هذه المظاهرات يشرك عامة الناس ويستغل هذه المظاهرات ليطرح على المواطنين وبصفة علنية وصريحة ومباشرة وجهة نظره، وتطرح الأحزاب السياسية قناعاتها وآراءها ومواقفها وتوجيهاتها كتثقيف سياسي للمتظاهرين[2] .

### III ـ الأحزاب و التنشئة السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية كما اشرنا سابقا بعدة وظائف، غير أن أهم وظيفة على الإطلاق بالنسبة للأحزاب السياسية هي وظيفة التنشئة السياسية، لذلك سوف نتوسع قليلا في هذه الوظيفة لأهميتها من خلال النقاط الآتية:

#### أولا- أهداف ووظائف التنشئة السياسية:

إن الاهتمام بتربية المواطن وإعداده للحياة العامة هو جوهر التنشئة السياسية التي تهدف بكل أبعادها إلى بناء المواطن القادر على التفاعل بإيجابية خاصة في الحياة السياسية[3]، وبما أن التنشئة السياسية هي عملية اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع

[1] ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، التربية الوطنية والتنشئة السياسية،عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2007،ص. 323.
[2]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، المرجع السابق، ص. 323.
[3]ـ سعاد العقون، دور المدرسة الأساسية في بناء الذات السياسية للتلميذ "دراسة ميدانية بولاية الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 - 2005،ص .143.

القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية التي تتلاءم واستقرار المجتمع[1]، فعملية التنشئة السياسية هي عملية تعلم معرفية وتعليم، وهي في ذلك جزء هام من التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد طوال حياته، وهنا يرى أغلبية الباحثين أن للتنشئة دور في بناء شخصية الفرد والتأثير على أنماط تفاعلها خاصة داخل النظام السياسي، هذا ما أدى إلى تنوع وظائف التنشئة السياسية حسب خصوصية كل نظام سياسي، بما يحقق الفهم المشترك للقيم والمعايير والرموز الثقافية من أجل التوافق والاستمرار السياسي، ولقد حدد النظام في علاقتهبالفرد وتفاعله مع محيطه الاجتماعي والسياسي عدة أدوار، لهذا فإن الفرد يقبل كل الأدوار التي يختص بتوزيعها النظام السياسي، ولقد حدد مجموعة وظائف وأهداف للتنشئة السياسية[2].

**01/ وظائف التنشئة السياسية:**وتتمثل أهم الوظائف المنوطة بالتنشئة السياسية في:

**أ/ تشكيل الثقافة السياسية:** ترتبط الثقافة بالتنشئة السياسية ارتباطا عضويا وتعتبر من أهم وظائف التنشئة السياسية، كما تعتبر المحيط العام الذي تتفاعل فيه التنشئة السياسية وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي، كما تعتبر في نفس الوقت أهم مخرجات التنشئة السياسية[3]، وقد تتم عملية تشكيل الثقافة السياسية بطريقة مباشرة إلى الأفراد، أو بشكل ضمني من خلال غرس الاتجاهات غير السياسية التي تؤثر في مواقف الأفراد تجاه الأدوار والأمور المماثلة داخل النظام السياسي[4]، ولقد حدد "نورمان أدلر" مصادر تعلم الثقافة السياسية بالخبرة غير السياسية التي تؤثر على الاتجاهات في المواضيع السياسية والتي تنتج عن طريق التنشئة المبكرةفي العائلة والمدرسة، أي أن عملية تعليم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية والخبرة السياسية، لها الأثر الكبير في تكوين الثقافة السياسية للأفراد، إلا أن عمل التنشئة لا يقتصر فقط على نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بل قد تعمل أيضا على تكوين ثقافة سياسية جديدة أو تغيير الثقافة السياسية القائمة، فالثقافة السياسية تتعرض إلى قدر من التغيير يعكس قدر التغيير الاجتماعي الحاصل نتيجة تجريب سياسة جديدة، مختلفة عن الطريقة التي عايشوها وجربوها من قبل وتحت تغيير كبير جدا .. كالهجرة إلى مجتمع جديد يحمل ثقافة سياسية مختلفة[5]، وبذلك تعمل التنشئة السياسية على توسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض وحدة الصراع وحدّة الاختلاف وذلك لما تغرسه من ثقافة سياسية لدى الناشئة من معلومات ومفاهيم وقيم واتجاهات* تعمق من ولاء المواطنين لمجتمعهم ونظامه

---

[1]- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص. 41.

[2]- سعاد العقون، مرجع سابق، ص ص .

[3]- أمين بلعيفة، مرجع سابق،ص. 43.

[4]- السيد عبد الحليم الزيات، التنشئة السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزء الأول : الأبعاد المعرفية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية د ذ س ن ،ص. 227.

[5]- أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص .44.

***- يقصد بالاتجاهات: حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تتكون خلال التجربة والخبرة التي تسبب تأثيرا موجبا أو ديناميكيا على الفرد لكل المواضيع والمواقف التي ترتبط بالاتجاه، فالاتجاه هو الاستجابات التي تعلمها الفرد من الخبرات**

السياسي، وتوحد صفوفهم وهو ما يبعد بدوره عن حدة الصراع والاختلاف[1]، وفي دراسة قام بها كل من "ألموند"و"فيربا"استغرقت خمس سنوات (1958 - 1963) شملت خمس بلدان

(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، المكسيك) توصلا إلى أن الثقافة السياسية تنقسم إلى ثلاثة أنماط وهي:

**01 ـ الثقافة السياسية الرعوية:** وفي هذا النمط لا يدرك الفرد شيئا عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي.

**02 ـ الثقافة السياسية الخاضعة:** وفي هذا النمط يدرك الفرد السلطة السياسية الخاضع لها لكنه لا يستطيع ولا يدرك كيف يؤثر فيها.

**03 ـ الثقافة السياسية المشاركة:** وفي هذا النمط يدرك الفرد السلطة السياسية الخاضع لها كما أنه يستطيع التأثير فيها، ولقد أكد كل من "ألموند " و"فيريا" أن كل نمط من هذه الأنماط يتوافق والبيئة السياسية الخاصة به، وعليه فإن أي نمط يبلور لنفسه مجموعة من القيم التي تبني توجهات الفردويحافظ بها على وجوده، ويعزز لدى الفرد القيم والتوجهات السياسية التي تتماشى وأفكاره، ولا يستبعد وجود التعايش بين الأنماط في المجتمع الواحد، مما يفسر التنشئة وعدم تركيزها على نمط واحد، وهذا يظهر بوضوح في الشعوب والمجتمعات التي تكافح للتحرر من الثقافة الرعوية وثقافة الخضوع والتحول إلى ثقافة المشاركة[2].

ومما سبق نستنتج بأن التنشئة السياسية تلعب دورا هاما في تشكيل الثقافة السياسية للفرد مما يعزز تماسكه باتجاهات محددة وفقا للقيم التي غرست فيه بواسطة التثقيف السياسي.

**ب ـ التجنيد السياسي:** يعرف "جبريالألموند" التجنيد السياسي بأنه وظيفة من الوظائف الهامة التي يحافظ بها النظام السياسي على وجوده، وهو وظيفة التعبئة السياسية التي تعبر عن إعداد أصحاب الأدوار السياسية واختيارهم، وتجنيدهم كموظفين رسميين في أدوار مختلفة[3]، إذا التجنيد السياسي هو إعداد القيادات في مستويات مختلفة (البرلمان، الحكومة وكذلك على مستوى الوظيفة الحزبية .. )[4]، ويرى البعض أن التنظيم أو التجنيد السياسي يقصد به إسناد المهمات السياسية للأفراد، وتطوير خبراتهم ومهاراتهم على صعيد الحياة السياسية، وتعد

---

**السابقة كالثواب والعقاب والألم، الفشل، النجاح، وقد يكون الاتجاه نتيجة الخبرة الشخصية، أو الجماعية للمجتمع التي يتعلمها الطفل نتيجة احتكاكه بمحيطه الأسرة أولا ثم المدرسة، وجماعة الرفاق فالأحزاب وغيرها من الوسائل السائدة في المجتمع، وقد أثبتت الدراسات أن الفرد غالبا ما يتبنى اتجاهات الجماعة التي ينتمي إليها، خاصة إذا كانت هذه الجماعة قوة ومترابطة وهذا ما يشعر الفرد المنتمي إليها بالقوة، وهذا ما يجعل تكوين اتجاه الفرد مرتبط بمراحل نموه، ( سعاد العقون، مرجع سبق ذكره، تهميش ص 174).**

[1]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية،مرجع سابق، ص. 308.

[2]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 45.

[3]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 47.

[4]ـ ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية "، ***مجلة المفكر***، ع.3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ( د، س، ن) ص. 114.

الأحزاب السياسية والنقابات أحد أهم أدوات التنظيم لذلك، بالإضافة إلى بعض الأدوات الأخرى كالبرلمان والبيروقراطية المدنية والعسكرية[1].

مما سبق نستنتج أن عملية التنشئة والتجنيد السياسي عملية لا يمكن أن تترك بدون ضبط وتنظيم خاصة في مرحلة الشباب وذلك عن طريق ضبط وسائل التنشئة من الأسرة إلى المدرسة ثم الوسائل الأخرى للتنشئة باعتبارها أهم أدوات ووسائل التجنيد السياسي، ويعتبر التجنيد السياسي من أهم الوظائف التي يتم من خلالها ربط المواطنين بالأهداف العليا التي يسعى النظام إلى تحقيقها، وذلك قصد ضمان قدر ملائم لضمان من الانسجام في حركة الدولة ومؤسساتها، إذ تلجأ بعض الدول لوضع منهج سياسي خاص لمنع التناقض في العمل بين المجال السياسي والصناعي والاقتصادي، ومنه جاءت أهمية تنظيم وضبط عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، من طرف النظام، كما تعد وظيفة التجنيد السياسي وظيفة لغرس الاتجاهات التي ترضاها الجماعة السياسية نحو محاورعديدة تختلف أهميتها من مجتمع لآخر، وهذه المحاور في الأخير تهدف إلى غرس قيم الطاعة والولاء السياسي والتي يمكن حصرها في[2]:

01) **الشعور بالانتماء:**فشعور الفرد بانتمائه إلى جماعة قومية وطنية تربطها انفعالات وعواطف سياسية، تلعب دورا في المحافظة على كيانها وأهدافها، ومنه يتحقق الالتزام بالقيم والأعراف والنظم التي يوجد بها الفرد.

02) ـ **الولاء:** يقصد به تمسك الفرد بالدولة والجماعة، ونجد أن كلا من قيمة الولاء والانتماء متكاملين، فانتماء الفرد للوطن يؤكد ولاءه.

3) ـ **التكامل والاندماج:** ويقصد به إلغاء مظاهر التناقض في التعبير عن الوجود الاجتماعي، وخلق نوع من التوافق بين مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية، سياسيا واجتماعيا وسيكولوجيا وجغرافيا، خاصة في الدول الاتحادية والفيدرالية.

04) ـ **قبول السلطة:** تعمل التنشئة السياسية على إقناع الأفراد بقبول السلطة السياسية وما يتبعها من ردود، وخاصة من يتولاها، فهي تعمل على إقناعه بأنها الوحيدة الممثلة لهذا الكيان، وأنه هو الوحيد الممثل للسلطة السياسية، ومنها كان نمطها السعي لافتكاك مشروعيتها من أفراد المجتمع عن طريق قبول ورضى المحكومين[3].

**جـ / المشاركة السياسية:** المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإدارية التي يساهم بمقتضاها الأفراد في مجتمع ما في اختيار حكامهم وممثليهم، وفي صياغة السياسة العامة

[1]ـ سعاد العقون، مرجع سابق، ص. 153.
[2]ـ المرجع نفسه، ص.153.
[3]ـ سعاد العقون، مرجع سابق، ص. ص 154- 155.

بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]، والمشاركة السياسية لا تعدو أن تكون أحد أبعاد التنشئة السياسية فهي تتوقف على عوامل عديدة منها:

**01) عوامل تتعلق بالبيئة السياسية:** وهي تشتمل على متغيرات عديدة تتعلق بالتنشئة السياسية، حيث يتم غرس قيم إيجابية في الفرد كالعمل الجماعي والمشاركة والإقدام، فتؤثر هذه القيم في الفرد على مدى استجابته للمنبهات السياسية التي يتعرض لها من خلال وسائل التنشئة المختلفة ومن ثم تؤثر على مشاركته في النشاط السياسي، وهنا تظهر أهمية التنشئة السياسية في رسم القيم والاتجاهات التي قد تدفع بالفرد إلى الاهتمام السياسي والمشاركة فيه أو العزوف عنه، وإذا ما حصلت الحالة الثانية ( العزوف عن المشاركة السياسية ) يكون النظام حينها أمام معضلة حقيقية، ومن ثم وجب عليه الاهتمام والاستمرارية في بناء المؤسسات السياسية من ناحية وفتح قنوات للتعبير من ناحية أخرى حتى يخفف من الآثار السلبية لعدم المشاركة السياسية.

**02) عوامل شخصية تتعلق بالفرد:** وتتمثل هذه العوامل في التكوين العقلي أو النفسي، ومن دون شك أن خبرات الفرد داخل مؤسسات التنشئة السياسية خصوصا المدرسة والأسرة يمكنها أن تؤثر على مدى ميل الفرد نحو المشاركة السياسية، ومن هذا تعنى الدول بزرع القيم الإيجابية التي من شأنها دفع الفرد نحو المشاركة السياسية، وإن كانت بعض الدول وخاصة في دول الحزب الواحد تستغني عن المشاركة وتتجه نحو التعبئة من خلال التعليم والتلقين السياسي للأفراد[2]، والمشاركة السياسية الفعالة لا تتم إلا من خلال الوعي السياسي التام للأفراد، والذي يتبلور من خلال فهم الأفراد لواقعهم السياسي والاجتماعي والتاريخي وكذا الواقع المحيط بهم وبمجتمعهم كصورة كلية ومترابطة، تساعد على بلورة الاتجاهات السياسية وتدفعهم إلى المشاركة السياسية، ويتطور ذلك الفهم من خلال المعارف والقيم سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يتحصل عليها الأفراد في حياتهم، ومن خلال وسائل مختلفة.

إذا فالمشاركة السياسية قائمة على الوعي السياسي، وهو عبارة عن مؤشر لفعالية التنشئة السياسية التي تعرض لها الفرد عبر مختلف المؤسسات المعنية بذلك[3].

**د/ ـ الاستقرار السياسي:** يعد غرس القيم والمعتقدات والاتجاهات في نفوس الأفراد من أهم الوظائف التي تعنى بها التنشئة السياسية من خلال مختلف الوسائل، والتي تساعد بدورها على تكيف

---

[1]ـ نقلا عن:أحمد شاطر باش، مرجع سابق ،ص. 59. Herbert mc chosky,'' Politicilpariticipation''- In :David I..sills

International encyclopedia of Social Scences.vol.12-1968.p 252.

[2]ـ أحمد شاطرباش،مرجع سابق، ص.59.

[3]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص ص .46- 47.

الأفراد مع الظروف المتغيرة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، خاصة في الدول الحديثة، حيث يلجأ النظام بادئ الأمر إلى العمل على التلقين السياسي الذي يوجه الأفراد إلى قبول النظام السياسي ثم بعد ذلك تصبح قاعدة احترام القانون والقواعد الدستورية أهم مؤشر على الثقة في القيادة السياسية[1].

ويقصد بالاستقرار السياسي "قدرة النظام على الحفاظ على ذاته عبر الزمن، وأن يظل في حالة تكامل وانسجام مع مجتمعه"[2].

فلا بد لكل نظام سياسي أن يتكيف مع دواعي التغيير ـ التي تنبع من داخله أو من البيئة المحيطة به، والمحافظة على بقائه واستمرار أدائه ووظائفه، شأنه في ذلك شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى ووسيلة النظام السياسي إلى ذلك هي عمليات التنشئة والتجنيد السياسي[3]لكون هذه الأخيرة تُساعد على تكييف الأفراد مع الظروف المتغيرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، من خلال غرس القيم والمعتقدات والاتجاهات في نفوس الأفراد من أجل تربيتهم لتحقيق الاستقرار وقبول النظام العام، وهو ما جعل من قاعدة احترام القانون والقواعد الدستورية أهم مؤشر على الثقة في القيادة السياسية[4].

وتعد وظيفة الاستقرار السياسي أهم وظيفة يقوم بها النظام من خلال عملية التنشئة السياسية للحفاظ على وجوده وهو ما أكده كل من "دفيدالستن"و"جبرياللألموند" في مدخليهما لدراسة عمل النظام السياسي وطريقة استقراره، فقد اعتبر ألموند أن التنشئة السياسية تعبر عن التكيف كوظيفة للنظام السياسي، وبالتالي استقراره واستمراره، فوظيفة التنشئة السياسية في رأيه هي الديمومة من خلال العمل على خلود قيم النظام السياسي في الأجيال عبر ثرواتها، من خلال غرس النظام وتلقينه قيم الأجيال التي قبلها لأجل إعادة إنتاج مستمر يؤمن برؤى النظام السياسي ويحقق استقراره، أما "دافيد إستون" فهو يرى أنه بالإمكان استخدام التنشئة السياسية كأداة لإسناد النظام السياسي وسلطته، وذلك من خلال تخفيفها من العبء الزائد بفعل الضغط الحاصل عليه نتيجة عملية المخرجات والمدخلات.

فعلى صعيد المخرجات تتمثل في تربية الأفراد على طاعتهم للنظام من خلال تطبيق مختلف القرارات الصادرة من طرفه.

---

[1]ـ سعاد العقون، مرجع سابق، ص. 151.

[2]ـ كمال المنوفي، "التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر"، **مجلة مصر المعاصرة**،ع. 374( أكتوبر 1978)، ص. 11.**نقلا عن**: أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 48.

[3]ـ السيد عبد الحليم الزيات، مرجعسابق. ص. 226.

[4]ـ سعاد العقون، مرجع سابق، ص .151.

وهو ما يخفف الضغط على النظام الناتج عن عملية الإنتاج، أما دعمها للنظام على صعيد المدخلات فإنه يمكن من تنشئة الأفراد وتربيتهم على قبول قواعد اللعبة السياسية وقيم النظام السياسي وإخلاصهم لها، وبالتالي يتحقق استقراره وبقاؤه[1].

فالثقافة السياسية التي تتكون لدى الفرد هي التي تجعله إمَّا يتكيف وبنجاح مع عالمه السياسي، أو يصبح محايدا عنه، فمنها ينشأ الولاء للنظام السياسي، كما يمكن أن تنشأ عنها السلبية والانحراف عن هذا النظام[2]، ومن أبرز صور الانحراف عن النظام، هي التمزق والمطالبة بالانفصال أو الهجرة من هذا المجتمع[3].

ومن ثم وجب على النظام توفير الحد الأدنى من الثقافة المتصلة بالإيديولوجية المتبعة في الحكم والمؤسسات السياسية المختلفة وكيفية الانضمام إليها، ولا يظل في حالة تكامل لأنه ليس بمقدور أي نظام سياسي أن يبقى كذلك ما لم يتم نشر كيان من المعارف المشتركة بين أعضائه حول شؤون السياسة، فضلا عن مجموعة من القيم السياسية.

والشكل رقم (01)[4] بيان لدور التنشئة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي.

**الشكل ( رقم 01)**

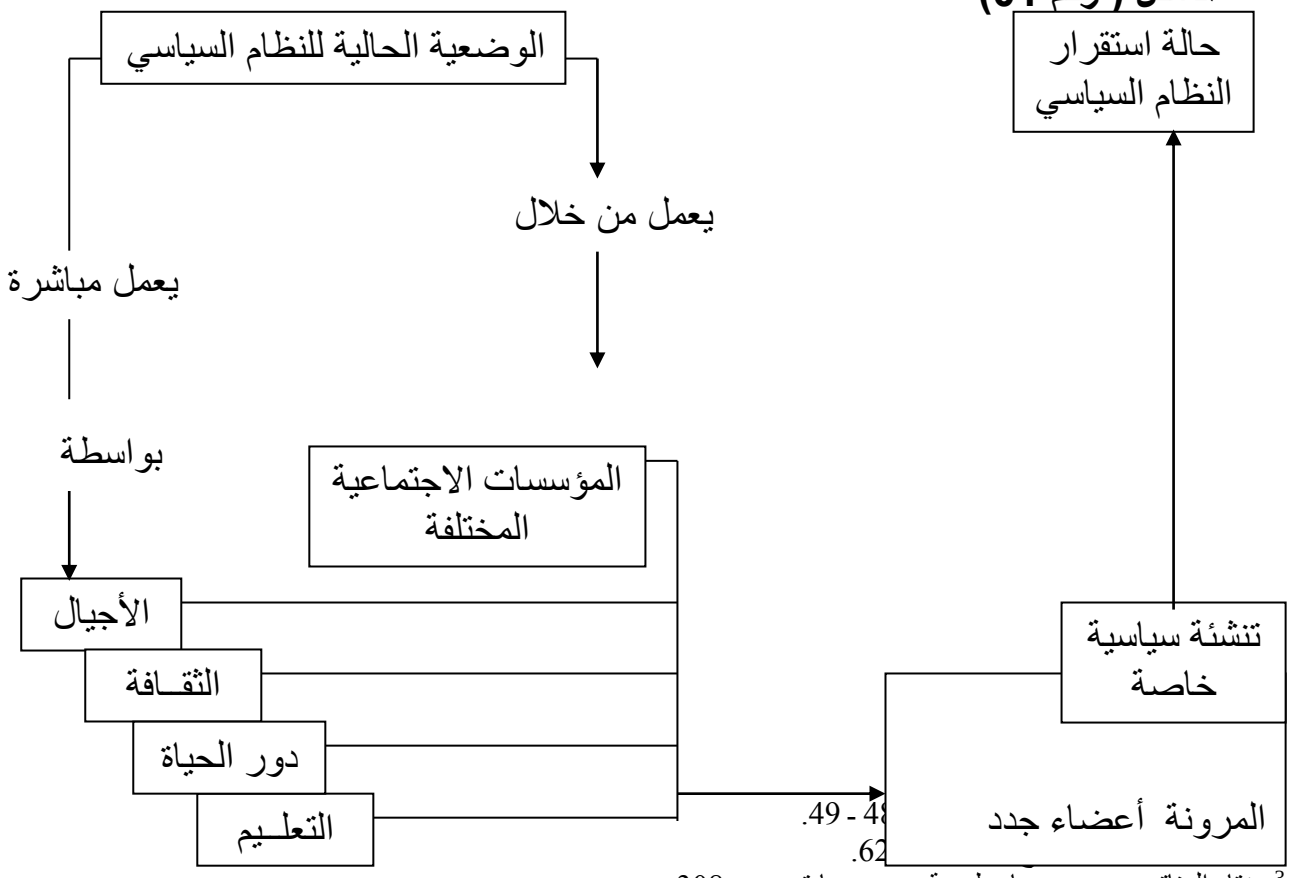


.49 - 48
.62

[3]- ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 308.

[4]-احمد شاطرباش،مرجع سابق،ص.62. نقلا عن:

- Jack. Dennis ,Socialisationtopalitiqs,New.york :Johnwiley , 1979.p.26.

ويتضح من الشكل أنه من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وبواسطة الأجيال المختلفة والثقافات، ودور الحياة والتعليم، يتكون لدينا أعضاء جدد، ومن خلال تنشئة سياسية خاصة يمكن أن يساهم هؤلاء الأعضاء في استقرار النظام السياسي[1].

ـ فالتنشئة السياسية إذا تلعب دورا هاما في استقرار النظام السياسي وتوازنه، وتكمن هذه الأهمية في القدرة على تحقيق التكامل بالاهتمام بالفرد وحاجياته من جهة، والاهتمام بالنظام السياسي من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرد بسياسات النظام السياسي ومخرجاته والنظر إليها بإيجابية[2]، إلا أن هذا الدور الإيجابي لعملية التنشئة السياسية قد تعترضه بعض

الصعوبات التي ترفع من احتمالات عدم الاستقرار ويمكن أن يحدث ذلك في الحالات الآتية:

01 ـ التعارض بين أنماط التنشئة السياسية السائدة والأبنية السياسية الموجودة.

02 ـ اختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة.

03 ـ تباين أنماط التنشئة بين الأجيال.

04 ـ التباين بين القيم السياسية والسلوك السياسي للصفوة.

05 ـ تعدد أنظمة التنشئة السياسية داخل المجتمع الواحد.

ومما سبق يمكن القول أن النظام السياسي ولكي يتمتع بالاستقرار والتوازن وجب خلق نمط متكامل في عملية التنشئة السياسية لا يختلف باختلاف وسائله، بحيث يتم في إطار خطة وطنية على مستوى عال لخلق تناسق بين كافة مضامين التنشئة السياسية وأهدافها، مما يحد من احتمالات التعارض أو التوتر الاجتماعي أو السياسي[3].

**ـ 2: أهداف التنشئة السياسية:**

ـ لقد اهتم الفلاسفة والمفكرون منذ القدم وأكدوا جميعهم على أهمية وأهداف التنشئة السياسية، فلقد أكد كل من "كنفشيوس، أفلاطون، الفارابي، وأرسطو" على أهمية التنشئة السياسية من أجل الوصول إلى الحكم الصالح، كما أكد كل من "دافيد أيستن، جيريالألموند، هربرتألموندوهايمن، وفريد جرينشتين" على أنها أداة فعالة للحفاظ على استقرار النظام السياسي بينما يرى "كارل ماركس، أنجلز ولينين" أنها أهم أدوات التغيير السياسي، من خلال

[1]ـ أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص. 63.
[2]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 49.
[3]ـ أحمد شاطرباش، مرجع سابق ذكره، ص.64.

ما سبق نرى بأن أهداف التنشئة السياسية تتعدد بتعدد مجالاتها واهتماماتها ولكن يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

01 ـ أهداف على مستوى الفرد.

02 ـ أهداف على مستوى المجتمع.

03 ـ أهداف على مستوى النظام السياسي.

**1 / ـ أهداف التنشئة السياسية على مستوى الفرد:** ويمكن حصرها فيما يلي:

ـ تمكين النمو المتكامل لشخصية الفرد ـ خاصة من الناحية السياسية ـ وتفتح استعداده وطاقاته وتنميتها وتوجيهها توجيها صحيحا[1].

**2 / ـ أهداف التنشئة السياسية على مستوى المجتمع:**تهدف التنشئة السياسية على مستوى المجتمع إلى:

أ ـ تحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف الطبقات والفئات العرقية عن طريق تعميم قيم التسامح والتساوي والعدل بين الناس وتعميق مفهوم أداء الحقوق والاعتراف بحريات الآخرين في المجتمع.

ب ـ تنمية روح الإعجاب والتقدير في نفس الأفراد نحو المجتمع الذي ينتمون إليه بشكل يجعلهم يحبونه ويدافعون عنه ويعتزون به.

جـ ـ تساعد على التكيف الاجتماعي للفرد[2]، وذلك عن طريقتلقين الناشئة (الفرد) المعايير والأهداف المستقرة في وجدان المجتمع[3].

د ـ تساعد على الحفاظ على القيم والمعايير السياسية للمجتمع[4]، عن طريق التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للقيم والسلوكات السياسية، من خلال مختلف المؤسسات السياسية[5]، وذلك عن طريق نقل الثقافة من جيل لآخر دون أن تكون هناك قطيعة[6].

هـ ـ تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع[7].

و ـ تعد وسيلة للاستمرار كما تعد وسيلة للتجديد أو التغيير الاجتماعي.

---

[1]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص 50.
[2]ـ المرجع نفسه، ص. 52.
[3]ـ سمير خطاب، مرجع سابق، ص. 38.
[4]ـ أمين بلعيفة ،مرجع سابق، ص .52.
[5]ـ سمير خطاب، مرجع سابق، ص. 38.
[6]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 52.
[7]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 306.

ي ـ تهدف إلى تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع بشكل عام، والامتثال لقواعده وقيمه ومثله، وهذا لا يستمر إلا من خلال تبني الفرد لقيم الجماعة السياسية وثقافتها، من خلال عملية التنشئة السياسية والتي تمثل نقل ثقافة المجتمع وترسيخها لدى الأفراد[1].

**3 / ـ أهداف التنشئة السياسية على مستوى النظام السياسي:**

تهدف التنشئة السياسية على مستوى النظام السياسي إلى:

أ ـ ربط علاقة الفرد بالفئة الحاكمة من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح بعض المفاهيم السياسية، كالولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم[2].

ب ـ دعم النظام السياسي والحفاظ على استمراره عن طريق غرس قيم سياسية إيجابية للأفراد تدعم هذا الأخير وتعزز استقراره.

جـ ـ نقل القيم بين أفراد المجتمع وفئاته جيلا بعد جيل وتحديد اتجاهاته بما يخدم النظام السياسي القائم[3].

وهذا ما ذهب إليه (كليري) حيث يرى أن عملية التنشئة السياسية هي وظيفة النظام السياسي، وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، ونتائج هذه العملية هي خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية[4].

د ـ تهدف إلى التجنيد السياسي أو التنظيم السياسي، أي خلق صفوة سياسية قادرة على تسيير شؤون الدولة بمهارة وكفاءة وولاء.

هـ ـ تهدف إلى إقناع الأفراد بقبول السلطة السياسية وما يتبعها من رموز وخصائص ممن يتولاها، وبأنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي، ولذلك لابد من تعاونه وليس صراعه مع السلطة.

و ـ تهدف إلى إلغاء التناقض بين مختلف ترتيبات المجتمع[5]، وتنمية " الضمير الجمعوي" الذي لا يبقي على أي خلاف بيني أو إثني وتكفل تماسك المجتمع واستقرار النظام السياسي وهو ما ذهب إليه "دوركايم" ورواد الاتجاه الوظيفي[6].

ي ـ تساعد على خلق الانتماء والولاء السياسي بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض حدة الصراع، خصوصا في الدول حديثة الاستقلال التي تواجه مشكلة بناء النظام السياسي وسط اتجاهات مختلفة لأفراد المجتمع[1].

---

[1]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 52.
[2]ـ ختما العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 307.
[3]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 53.
[4]ـ سمير خطاب، مرجع سابق، ص. 40.
[5]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 53.
[6]ـ أحمد شاطرباش،مرجع سابق، ص. 57.

**ثانيا: وسائل التنشئة السياسية:**

هناك العديد من الوسائل والمؤسسات الاجتماعية التي تشارك في إعداد الفرد سياسيا، وتعمل على تلقينه قيما سياسية واجتماعية تنمي لديه الروح القومية والوطنية وتعمل هذه المؤسسات متحدة لرسم توجه واحد لدى الأفراد تجاه ثقافتهم وحضارتهم وتكوّن لديهم الاعتزاز الذي يدفع بهم للتضحية في سبيل وطنهم وأمتهم، ولعل من أهم هذه المؤسسات ما يلي[2]:

**أ: الأسرة:** من أهم أدوات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيرا في الأفراد فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد حيث تقوم هذه الجماعة بإشباع حاجاته البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، وتقوم بتلقينه المعارف المختلفة والمهارات والاتجاهات والقيم، فيتبع الفرد في تصرفاته وتوجهاته وسلوكاته، تلك الجماعة التي نشأ على يدعا (الأسرة) فتنعكس هذه القيم على موقفه من الأدوار والاتجاهات التي تتبناها الوحدات الاجتماعية والسياسية فيما بعد[3].

لذلك تعتبر الأسرة الوسط الأول الذي يلعب دورا أساسيا وفعالا في إمداد الطفل بالوعي السياسي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا تعد الأسرة من بين أهم وسائل التنشئة السياسية؟ وللتعرف على ذلك يمكن القول بما يلي:

- سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، فالأسرة هي الطريق الوحيد للتعامل مع الطفل في السنوات الأولى المبكرة حيث فيها ينشأ ويترعرع ويتلقى مختلف المعارف منها دون سواها.

- التنشئة في الأسرة عملية مستمرة وتلقائية غير محددة بأوقات معينة إذا ما قورنت بوسائل أخرى كالمدرسة، الحزب ...

- إنفراد الأسرة بالروابط الشخصية والعاطفية التي تربط بين أعضائها مقارنة بباقي المؤسسات مما يجعل من تأثير الأسرة يزيد طيلة العمر على الفرد بحكم قوة هذه الروابط.

-الطفل في بداية حياته يكون أكثر تقبلا واستجابة للقيم التي تعمل الأسرة على تلقينها إياه مما يعطي هذه الأخيرة ويكسبها الأهمية الكبيرة.

- ويكمن دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في جوانب عديدة منها:

- تنشئة الفرد على الولاء للمجتمع السياسي والأمة ككل.

---

[1]- أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص .53.

[2]- ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 315.

[3]- محمد ميمون، مرجع سابق، ص. 72.

ـ اكتساب المشاعر الأولية الإيجابية تجاه السلطات السياسية وتجسيد ذلك بالامتثال لمختلف القواعد القانونية والتنظيمية الصادرة من السلطة، وقد وجد على سبيل المثال أن من أسباب ضعف الثقة بين الأطفال والحكومة هما الوالدان.

ـ نقل الارتباطات والانتماءات الحزبية من الوالدين إلى أبنائهما وهو ما أكدته مختلف الدراسات، حيث أوضحت أن نسبة كبيرة من الأمريكيين كبار السن يتطابق انتماؤهم الحزبي وأولادهم.

ـ جعل الأبناء يكتسبون قيما سياسية إمّا إيجابية أو سلبية تجاه المشاركة السياسية وتقبل الرأي الآخر واحترام حقوق الآخرين.

وقد جاء في نسبة تأثير الأبوين على تكوين الاتجاهات السياسية للطفل أنه في الأسر التي يغيب فيها الأب لفترات طويلة تتحمل الأم تلقين الطفل فيها مختلف القيم ويكون اهتمام الطفل فيها بالاتجاهات السياسية ضعيف، وقد وجد أيضا أن التأثير النسبي للأب يفوق تأثير الأم في النقل المباشر للتوجهات السياسية للأبناء[1].

وتتوقف القيم والاتجاهات التي يتعلمها الفرد داخل الأسرة على عوامل عدة من بينها مكانة الوالدين (الأسرة) على السلم الاجتماعي، ومدى قدرتهم على إشباع حاجياته المختلفة، ونوع القيم التي يؤمن بها الوالدين، وثقافتهما وميولهما السياسية، كذلك تسهم الأسرة في غرس قيم معينة وبطريقة غير مباشرة في نفوس أبنائهم فمن خلال تسلط الأب في علاقته بأفراد الأسرة فإنه ينتج للابن نوعا من قيم الإكراه والسلبية والخنوع، وإذا كان ديمقراطيا مع أسرته فإنه يغلب لدى الطفل قيمة الحرية والمساواة.

ـ ومن خلال فحصه للعديد من الدراسات التي عنيت بالتعرف على مصادر السلوك السياسي، انتهى "هربرتهايمن" (h.hyma) إلا أن الأسرة في كل الثقافات تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية نظرا لما لوحظ من تشابه بين الآباء والأبناء في المعرفة السياسية والاختيار الحزبي ومن تشابه كبير بينهما في الالتزام بالقضايا والآراء السياسية[2]

**ب: المدرسة:** تعد المدرسةالمؤسسة الرسمية الأولى التي يوظفها النظام السياسي لبث وترويج قيم معينة لدى صغار النشءتتفق وأهدافه، ففي معظم النظم السياسية ـ وخاصة الدول النامية ـ يناط بهذه المؤسسة غرس القيم التي يراها النظام ملائمة لتحقيق أهدافه[3]،

ونقصد هنا بالمدرسة تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم واضعا في ذلك اعتبار المبنى، المعلم، الكتب والمناهج التعليمية ووسائل الإيضاح التعليمية وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تتولى المدرسة مسؤوليتها.

---

[1]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 317.
[2]ـ سميرخطاب، مرجع سابق، ص ص . 49- 50.
[3]ـ المرجع نفسه، ص.50.

ـ ومن الملاحظ أن المدرسة تستقبل الطفل في سن السادسة تقريبا حيث يقضي بها سن الطفولة وكذا المراهقة، وهي مرحلة من أخطر المراحل حيث تبنى فيها شخصية الفرد وهو ما أكده علماء النفس وعلماء الاجتماع، فهذه المرحلة يتم فيها زرع القيم والمفاهيم ونقل الخبرات المختلفة والقيام بالدور التربوي الذي يريده المجتمع[1]، وترجع أهمية هذه الأخيرة في التربية السياسية بعد الأسرة لأمور عدة منها:

ـ أنها تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية.

ـ اعتبار المدرسة أول هيئة مستقرة يتلقى الطفل فيها تكوينه بعد إبعاده تدريجيا عن الأسرة.

ـ تعمل المدرسة على تعريف الناشئ بالعالم السياسي والتنظيمات والمؤسسات السياسية بشكل مقصود.

ـ الارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة، وخصوصا التنشئة السياسية[2]، وتعد المدرسة كذلك من أهم وسائل التنشئة وذلك لما يميزها عن باقي الوسائل الأخرى كونها إلزامية، ويتلقى الطفل فيها المعرفة دون أن يسأل، وبهذا ينتقل الناشئ منذ طفولته من مؤسسة تعليمية إلى أخرى حتى يجد نفسه في مواجهة الدولة ويطلب منه نفس الولاء والطاعة[3]، ومنه تكون المدرسة قد قامت كمؤسسة اجتماعية بعدد من الأدوار وأهمها دور التنشئة السياسية التي يتم من خلال عدة عناصر منها:

**ـ طبيعة النظام السياسي،** فالنظام السياسي ومن حيث انه مركزي أو لا مركزي ينجر عنه تعلم الطفل لقيمة الخضوع إذا كان نظاما مركزيا وهو يسود بكثرة في النظم الشمولية، أما في النظم الديمقراطية فيعتمد على التعليم اللامركزي ويتسم بالمرونة ويكسب الطفل قيم المشاركة في الحوار الجماعي.

**ـ التثقيف السياسي الرسمي،** وذلك من خلال طبيعة ومضمون مواد الدراسة التي تخدم اتجاهات السلطة ويراد غرسها في الناشئة.

**ـ طبيعة العلاقات السائدة داخل المدرسة:** فعلاقة المعلم بالتلميذ تلعب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية.

**ـ دور المؤسسات السياسية وتأثيرها في النظام التعليمي:** ويظهر ذلك جليا في دور الحزب الواحد حيث يبدو واضحا تأثير الحزب في النظام التعليمي من ناحية وعلى المقررات الدراسية من ناحية أخرى[4].

---

[1]ـ مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001، ص. 79.
[2]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 319.
[3]ـ ميمون محمد، مرجع سابق، ص ص . 72- 73.
[4]ـ أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص ص. 96 - 98.

بناء على ما تقدم يمكن إجمال دور المدرسة في عملية التنشئة السياسية من حيث:

**01 ـ المعلم:** بحيث يكون الاتصال المباشر مع الطلبة له تأثير هام في تشكيل اتجاهات التلميذ السياسية والاجتماعية ويعتبر المعلم مثلا للسلطة المتحدثة، يعلم التلميذ الطاعة والولاء.

**02 ـ البرنامج المدرسي:** احتوائه على معاني ومعلومات وقيم هدفها خلق الولاء القومي والوطني والتنشئة على قيم المجتمع وأسس النظام السياسي.

**03 ـ النشاطات المدرسية:** فبعض النشاطات كالقيام للعلم كل صباح ينمي لدى الطفل الشعور بالوطنية والانتماء لهذا الوطن.

وباختصار يمكن القول أن المدرسة تعتبر عاملا آخر بعد الأسرة من عوامل التنشئة السياسية حيث تعمل من خلال وسائلها المختلفة عملا يشبه دور الأسرة فهي تعمق الشعور بالانتماء للمجتمع وتسهم في بناء شخصية الطفل وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضوا مشاركا في المجتمع[1].

جـ ـ **الأحزاب السياسية:** تقوم الأحزاب السياسية بدور هام وفعال في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس القيم والتوجهات التي تتماشى وإيديولوجية الحزب وذلك من خلال الوسائل القانونية المتاحة له.

يرى الكثير من أن الحزب هو البناء السياسي الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة بالنظر إلى عملية التجميع التي يقوم بها وكثرة الأفراد المنتمين إليه، وإمكانية مشاركتهم المباشرة والواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة ومنضبطة خدمة للفرد والمجتمع عموما، كما يلعب أيضا دور المعبئلهذه الجماهير نحو برامج إنمائية وإذكاء وتنمية روح المبادرة والطموح وإقناع الجماهير بجدوى العمل التعاوني وتأكيد انتمائهم للنظام السياسي[2].

وإذا سلمنا بان لمصادر التنشئة السياسية تأثيرات متباينة مع تأكيدنا على أهميتها جميعا، فإن لكل مصدر منها تأثير أقوى على شريحة عمرية معينة، ولعل الأفراد في سن الشباب يكونون خاضعين أكثر لأساليب التنشئة الناجمة عن الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، ويبدو أن الأحزاب السياسية في الدول النامية مناطة بدور كبير أكثر من مجرد التنشئة التي تختص بها الأحزاب في الدول المتقدمة بل تعدوها لأدوار أخرى فهو يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس ويجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات والإثنيات المختلفة، ويقترح البرامج القومية، بالتالي هو يقوم بدورها في عملية التنشئة السياسية[3] .

---

[1]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص ص .319 - 322.
[2]ـ محمد ميمون، مرجع سابق، ص. 74.
[3]ـ مولود زايد الطيب،مرجع سابق، ص. 82.

ولا يمكننا فهم ودراسة وتحليل تفاعلات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وتراكيبها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وإيديولوجيتها وأنماط سلوكياتها دون دراسة وتحليل الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بُنية المجتمع وتقدمه ونهوضه[1]، وعندما تقدم الأحزاب خدمات اجتماعية أو سياسية للمواطنين فهي بذلك تساعد على تكوين الرأي العام والنهوض به وتوجيهه، ومن ثم إعداد الكوادر السياسية الواعية وتهذيب الغرائزالبشرية من خلال تنظيم تعدد الأفكار وتغاير الاتجاهات كي لا تأخذ شكلا من أشكال العنف[2]، غير أن نوع التنشئة السياسية المنوطة بالحزب تختلف باختلاف نمط النظام السياسي السائد، وكذا نوع النظام الحزبي، ففي النظام الليبرالي الذي يتمتع بالتعددية السياسية، تتسع دائرة نشاط الأحزاب السياسية، وتتسم بالحرية في الممارسة السياسية، كما تزداد الحاجة إلى وجود هذه الأحزاب وتنظيمات أخرى*لتمثيل المصالح، وضمان أكبر قدر من التنافس، في حين نجدها في النظام الشمولي حيث النظم السياسية ذات الحزب الواحد تتقلص إن لم نقل تنعدم فيها الأحزاب السياسية وحريتها ولا يوجد فيها تنافس، ونجد إيديولوجية الحزب الواحد في كل مناحي الحياة.

ـ وعموما يمكن القول أن للحزب حظ وافر في عملية التنشئة السياسية من خلال طرق يعتمدها وكذا الوسائل المتاحة، ويختلف دوره من نظام سياسي لآخر ومن نظام حزبي لآخر حسب درجة المنافسة وتعدد الأحزاب[3].

**د ـ وسائل الإعلام:** لقد أصبحت وسائل الإعلام في العصر الحديث تشكل جزءا كبيرا من الحياة السياسية بحيث تؤثر في العملية السياسية وتوجهها*، وذلك من خلال نقل الأخبار والمعلومات المسموعة أو المقروءة أو المرئية إلى الأفراد المستقبلين والمنتشرين في أماكن بعيدة ومتفرقة سواء داخل الوطن الواحد أو في دول مختلفة، وأهم هذه الوسائل: التلفزيون، الإذاعة، الصحف، المجلات، الأقمار الصناعية، الانترنيت وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة[4]،

---

[1]ـ ـ مولود زايد طبيب، المرجع السابق، ص. 82.

[2]ـ ياسين ربوح،مرجع سابق ، ص. 25.

***وهذا الكلام ينطبق على جميع المؤسسات السياسية الوسيطة: النقابات، اتحادات، جماعات ضغط ... ففي النظم الديمقراطية الليبرالية وبالرغم من تزايد حاجة الأحزاب السياسية لتمثيل مختلف المصالح إلا أن دور هذه الجماعات يبقى بارزا وقويا ولا تقل أهميته عن أهمية الأحزاب السياسية.**

[3]ـ أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص ص. 103- 104.

***ـ ولعل أكبر دليل على ذلك ما أحدثته وسائل الاتصال ( الفايسبوك ) ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، كالأنترنيت، والتلفاز ـ قناة الجزيرة ـ العربية ـ وتأثيرهما على الأنظمة السياسية العربية والثورات الأخيرة، وهو ما ذهب إليه غابريال ألموند حيث يرى للإعلام وظيفة قد تعيق عمل النظام السياسي أو تسانده، وهذا ما جعل النظم الشمولية أكثر سيطرة على وسائل الإعلام من الدول الديمقراطية التعددية ومن هذه الوسيلة ( وسائل ا'لام ) تظهر فرصة تعبير الأفراد عن آرائهم، وعليه كانت أهمية وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية لا يستهان بها، راجع في ذلك: علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي سوريا، جامعةدمشق 1993، ص ص. 222-225.**

[4]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 62.

وإذا اعتبرت حياة الكائن البشري بمنزلة سيرورة تستمد جذورها منذ الطفولة ، حيث يتم تشكيل ما يسمى بالمخططات المبكرة التي تستمد ماهيتها من الحاجات الإنسانية الأولية، وذلك بالتفاعل مع العوامل العاطفية المعرفية الاجتماعية، البيولوجية[1] ووسائل الإعلام لا تعمل على تقديم معلومات تنمي ذاكرة الطفل فحسب بل تتعدى ذلك إلى تكوين صورة عن المحيط السياسي لديه من خلال إعداد برامج للأطفال يقدمها التلفزيون بعناية فائقة بحيث تحمل ذات الرسائل السياسية التي تلقنها المدرسة، كما تُقدم معلومات عن الأحداث والشخصيات، وهذا ما ينتج بدوره المواطن الصالح المحب والمؤيد لحكومته ونظامه السياسي[2].

ويعتبر التلفزيون أكبر وأقوى وسيلة إعلامية خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية وهذا من حيث التأثير على توجهات الناس السياسية، نظرا لاقترانه بالصورة وقدرته على توصيل رسالته لجميع طبقات المجتمع المتعلمين وغير المتعلمين وبأساليب مختلفة، ويقول "هربرتشيلر" في هذا الصدد: "ويتفق الجميع بوجه عام على أن التلفاز هو أقوى وسيلة إعلامية، ولا ريب أن تأثيره بوصفه أداة رئيسية لتعميم النظام لا يماري فيه أحد "[3]، وإذا قلنا أن كل الآراء اتفقت على أهمية الدور التنموي لوسائل الإعلام فإننا يمكن أن نوجز أهميتها في عدة نقاط:

1) ـ تجميع المعلومات ومعالجتها وتقديمها للناشئة في إطار ملائم لفهمها واتخاذ المواقف السليمة تجاهها.

2) ـ التوجيه والمشاركة التي توجد المعارف، وتدعم التعايش والعمل المشترك بين أعضاء المجتمع.

3) ـ خلق الحوافز والدوافع، لكون وسائل الإعلام تعمل على تجديد الفهم وتنمية التطلعات الفردية والجماعية.

4) ـ بناء جو من تبادل المعلومات وخلق جو من الحوار والنقاش للوصول إلى أرضية للعمل الذي يتماشى مع المصلحة العامة.

5) ـ تمكن المجموعات الإنسانية من تبليغ أفكارهم وتطلعاتهم بما يحقق التعارف وتبادل وجهات النظر.

---

[1]ـ كريستين نصار، "اضطراب الهوية الجنسية عند المراهق"، **مجلة العربي**، الكويت: وزارة الإعلام، العدد 229، أفريل 2011، ص. 172.

[2]عبد النور ناجي، التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني ،رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري، 1996-1997، ص. 12.

[3]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 63.

6) ـ لها دور هام خاصة في الفترة التي نعيشها والمتميزة بالتطور التكنولوجي وتأثيره على ميدان الإعلام، ما يجعل من هذه الوسيلة جسرا أساسيا لإعلام المجتمعات والمجموعة البشرية بطرق صحيحة بالشؤون السياسية والأحداث الدولية[1].

إذا ما يمكن قوله هنا أن وسائل الإعلام والاتصال لها دور كبير في عملية التنشئة السياسية فهي تساعد على استمرارية الأنظمة السياسية، وخلق ثقافة وطنية بدل الثقافات الفرعية وغرس وخلق الولاء للوطن، وتقوم بنقل عدة وسائل سياسية وأكثرها أهمية الأخبار اليومية، وهي تعمل

كذلك على تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي ويكون الجو خصبا لوسائل الإعلام لما تسود الأمية وسط المجتمع بصفة أكبر[2].

وهناك وسائل أخرى رسمية وغير رسمية تعمل كذلك على تنشئة الأفراد ومنها:

**هـ ـ جماعات الرفاق:** وتضم جماعات الرّفاق الأفراد المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الاقتصادي ... وتبدأ منذ الطفولة إلى الكهولة، ولها تأثير كبير على عملية التنشئة عموما، وبالأخص في الحالات التي يصاحبها ضعف في الروابط الأسرية والاجتماعية بين الآباء وأبنائهم[3]، فسند الفرد حينئذ سلوكاته الاجتماعية ويقيمها في إطار معايير جماعة الرفاق، وفي إطار اتجاهاتها وأنماطها السلوكية المختلفة، فقد يصبح الفرد مهتما لشؤون السياسة لاهتمام فرد آخر من جماعة الرفاق بهذا الاتجاه[4].

**و ـ المؤسسة الدينية**: تعد المؤسسة الدينية أقدم مؤسسة للتنشئة السياسية بعد الأسرة، ذلك أن الإنسان منذ بدء الخليقة ابتدأ وهو يسعى للانضواء في إطار عبادة معينة، سواء كانت هذه العبادة توحيدية أم مشتركة، ففي كلاهما كانت المؤسسة الدينية: مساجد، كنائس، معابد ... تعمل على التواصل بين رجال الدين والفرد العادي، فيكتسب الفرد منها قيما عقائدية كمفهوم الحلال والحرام على سبيل المثال[5]، ولقد لعبت المؤسسة الدينية دور المدرسة ووسائل الإعلام أيضا*.

والمؤسسات الدينية نوعان:

**الرسمية:** وهي التي تخضع للنظام السياسي في توجيهه وتمويله وتعمل وفق برنامج مسطر من طرف النظام السياسي.

---

[1]ـ سعاد العقون، مرجع سابق، ص ص . 175- 176.
[2]ـ ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص ص. 323- 324.
[3]ـ سمير حطاب، مرجع سابق، ص. 55.
[4]ـ ميمون محمد، مرجع سابق، ص. 74.
[5]ـ أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص. 89.

***ولو استقرأنا تاريخ الجزائر المعاصر لوجدنا أن المؤسسة الدينية خاصة في وقت الاستعمار الفرنسي كان لها دور كبير في تنشئة الفرد ولقد عمل الشيخ ابن باديس ومن خلاله جمعية العلماء المسلمين على غرس قيم المواطنة والتحرر والإسلام والعروبة من خلال المساجد والكتاتيب كما كانت منبرا للإعلام والتوجيه في نفس الوقت.**

**وغير الرسمية:** أو ما يسمى بالمؤسسات الدينية الأهلية والتي شاعت في معظم دول العالم مؤخرا وينحصر دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتلجأ كافة الدول إلى توظيف المؤسسات الدينية لغرس مختلف القيم التي تتماشى ومتطلبات النظام السياسي خاصة في دول العالم الثالث أين يميل الفرد أكثر إلى التدين[1].

[1]- أحمد شاطرباش،مرجع سابق، ص. 90.

## المحور الثاني: النظم الانتخابية

إذا كانت الانتخابات هي الوسيلة الأساسية التى توصلت إليها التجربة السياسية المتراكمة عبر الأجيال لتحديد شرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة. فهي وليست بهذا المعنى هدفاً بحد ذاته، وإنما هى وسيلة تهدف إلى تعزيز بناء المجتمع الديمقراطى، وهى طريقة يمكن بواسطتها معرفة إرادة الشعب. وحتى تكون كذلك فإنه لا بد من توفر عدد من الأسس والمتطلبات والشروط أهمها اختيار النظام الانتخابي المناسب.

على هذا الأساس جاء هذا المحور لنفصل فيه مجموعة من النقاط المتعلقة بموضوع النظم الانتخابية.

### 1 مفهوم وأهمية النظام الانتخابي، والأسس التي يقوم عليها.

**أولا- مفهوم الانتخاب والنظام الإنتخابي:**

يدل مفهوم الانتخاب اصطلاحا على " قيام المواطنين باختيار البعض منهم، شريطة أن يكونوا ذو كفاءة لتسيير أجهزة سياسية و إدارية محضة، و ذلك من خلال القيام بعملية التصويت"[1]، كما يعني إعلان الرأي حول قضية معروضة، و تستلزم الحصول على عدد معين من الأصوات بشأن اتخاذ قرار ما.

ويعتبر الانتخاب من الناحية القانونية الوسيلة التي بواسطتها يختار المواطنون، الأشخاص الذين يسندون إليهم مهمة ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم، سواء على مستوى سياسي كالانتخابات الرئاسية و التشريعية أو على مستوى إداري مثل الانتخابات البلدية و الولائية، أو على مستوى مختلف المرافق و الخدمات الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية...إلخ [2]

.

[1] – ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري – بالغتين العربية والفرنسية**– (الجزائر: قصر الكتاب، 1998)، ص276.

[1]– الأمين اشريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص212.

و للانتخاب عدة أنظمة تطورت مع مرور الزمن و تعقد ظروف المكان، كما للانتخاب شكلان:

***انتخاب مباشر**:و يعني اختيار الناخبين لنوابهم أو رؤسائهم مباشرة دون اللجوء إلى ناخبين ثانويين و هو الانتخاب عبر مرحلة واحدة .

***انتخاب غير مباشر**: و هو اختيار الهيئة الناخبة لناخبين ثانويين يتولون أمر الانتخاب الأخير، و يكون إما على مرحلتين او اثر احيانا ،يوجد هذا النوع من الانتخاب غالبا في بعض الدول الفدرالية[1].

مما تقدم يتبين ان الانتخاب وسيلة، الهدف منها هو التعبير عن الرأي، فهو اداة يمكن من خلالها معرفة التوجهات الكبرى للرأي العام، لكن كون الانتخاب وسيلة للتعبير و لمشاركة الراي العام في عملية اتخاذ القرار لا يجب أن يجعلنا ذلك نغفل حقيقة أن عملية الانتخاب هي نتاج تراكم تاريخي، كما لا يمكن عزل الانتخاب عن السياق الذي جاء فيه ،حيث لا يمكن فصله عن **الظاهرة الحزبية** .

و منه سيتم التعاطي مع العملية الانتخابية على أنها مسار ينطوي على عدة متغيرات لتؤثر في الانتخاب، و لعل أهم متغير اثر على شكل الانتخاب هو الحزب و ذلك عبر مراحل تاريخية مختلفة، حيث مر تطور مفهوم الحزب السياسي بمراحل تاريخية تأثر في كل مرحلة منها بمتغيراتها و في نفس الوقت ساهم في بلورة الانتخاب حسب معطيات كل حقبة[2].

---

– أنظر أيضا: عفاف حبة: **التعددية الحزبية والنظام الحزبي –دراسة حالة الجزائر–**(مذكرة ماجستير :قسم العلوم القانونية ، جامعة بسكرة ، 2004/2003 )، ص.11.

[1] – عبد الوهاب الكيالي : **موسوعة السياسة** ،(المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الجزء الاول ،ط4 ، 1999 ).ص 341.

2– لمزيد من التفصيل فيما يخص تأثير االحزب على شكل الانتخاب في المرحلة التقليدية ومرحلة الثورة الصناعية والحديثة أنظر:

- موريس ديفرجيه:**النظم السياسية**، ترجمة :أحمد حسيب عباس ،(القاهرة:كامل مهدي للطباعة والنشر)، ص،14 ،17

–BERNARD BADIE :le developpment politique (economica,5eme edition,paris,1994( P.86.

هذا فيما يخص مفهوم الانتخاب أما النظام الانتخابي يقول مايكل هاستينغ عنه أنه الآلية التي تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد، فالانتخاب هو اللحظة التي يتحول فيها اختيار الناخبين إلى ممثلين منتخبين[1].

في حين جاء تعريف المنظمة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA " على أنها تعمل على ترجمة أصوات المعبرة عنها في الانتخابات إلى المقاعد التي تفوز بها الأحزاب التنافسية"[2]

وعموما النظام الانتخابي بمعناه الواسع يحول الأصوات المدلي بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين، إذ أن لديه تأثير كبير على النظام الحزبي القائم، فعندما نحدد نظام انتخابي معين نكون قد حددنا أحد الاختيارين سواء اعطاء الأفضلية لحكومة ائتلافية أو منح حزب معين سيطرة الأكثرية.

ما تجدر الاشارة اليه هو أن عند اختيار نظام انتخابي في دولة معينة يجب الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي والسياسي القائم على الصعيد الايديولوجي، الديني، العرقي، اللغوي، نمط الديمقراطية(حديثة، راسخة)، والتركيز الجغرافي للناخبين للتقسيم الفعال للدوائر الانتخابية، كما تجدر الإشارة إلى أن اختيار السلطة لنظام انتخابي معين يعكس غرضها السياسي بالدرجة الأولى.

**ثانيا: أهمية وأسس النظام الانتخابي.**

نظراً للأهمية التي يكتسيها، لما له من آثار على مجريات الحياة السياسية في أي دولة و كونه ينتج آثاره بشكل سريع وفعال، يمكن أن يعكس الواقع السياسي للدولة بإيجابياته وسلبياته ، فهو بقدر ما يعتبر وسيلة لتحقيق وتجسيد الديمقراطية النيابية، يمكن أن يكون عاملاً كابحاً

---

– مارسيل ميرل و البير مابيلو :**الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى** ،ترجمة:محمد برجاوي ،(بيروت :منشورات عويدات،ط1 ،1970 )، ص،13.

[1] – Pierre Marti , **les effets politiques des différents systèmes électoraux**, 1er édition, paris,universiter de paris 8, 2010, pp 02-05.

[2] – أندرو رينولدز، بن ريلي، وآخرون، **أشكال النظم الانتخابية**، ترجمة، أيمن أ يوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دليل المؤسسة للنشر والتوزيع، نسخة جديدة منقحة، 2007 ، ص19

يحول دون تحقيق المشاركة السياسية، خاصة في الدول التي تسيطر فيها على السلطة طبقة تسعى إلى تجديد نفسها من خلال خلق مؤسسات شكلية توحي بوجود نظام ديمقراطي ، لكن واقع الأمر عكس ذلك[1]، لذلك فمن الضروري في هذا السياق أن نبرز أهمية النظم الانتخابية والأسس التي تقوم عليها.

**01- أهمية النظم الانتخابية.**

إن النظام الانتخابي باعتباره وسيلة تقنية تجعل من الانتخاب مصدر شرعية السلطة ، يكتسي أهمية سياسية وإدارية وإجتماعية بالغة من حيث مساهمته في تحقيق الاستقرار السياسي، وتطوير الديمقراطية في المجتمع، وضمان النجاعة في التسيير من خلال مؤسسات تمثيلية تسهر على السير الحسن لمؤسسات الدولة.

- **الأهمية السياسية.**

إن المشاركة السياسية للشعوب في الحكم لم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية، بل امتدت بفعل انتشار الأفكار الديمقراطية إلى انتخاب أعضاء السلطة التشريعية التي تقوم بدور التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، إضافة إلى انتخاب المجالس المحلية التي تتولى تسيير الشؤون المحلية ، وبذلك أضحى الانتخاب يمس كافة المجالات، مما يعطي للنظام الانتخابي أهمية سياسية كبيرة يمكن حصرها في ما يلي:

-تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثقافة سياسية عالية لدى أفراد المجموعة الوطنية والمحلية، وبالتالي بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة ومقدرة على الاضطلاع بالأعباء الوطنية والمحلية على حد سواء[2].

---

[1] – عبدو سعد – على مقلد – عصام نعمة إسماعيل ، **النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي**( بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 )، ص03

[2] – خالد سمارة الزغبي ، **تشكيل المجالس المحلية و اثره على كفايتها** (الأسكندرية: منشأة المعارف ، 1984 )، ص 61.

–تحقيق التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة، ويساعد على تسيير مختلف المتناقضات الموجودة ومعالجتها بالطرق السلمية، إضافة إلى كونه – النظام الانتخابي– الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة أو البقاء فيها ، فهو يسهل من عملية التحول الديمقراطي ويؤطرها بطريقة تمنع التصادم بين مختلف الاتجاهات السياسية[1].

–يساهم في خلق حيوية سياسية متجددة في نفوس المواطنين والمنتخبين، نتيجة عدم شعورهم بالتهميش والإقصاء، فالنظام الانتخابي العادل يمكن الأحزاب السياسية من التنافس في جو سلمي وهادئ.

– تقوية البناء المؤسساتي، و الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فهو يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور أو القانون، مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تطور اقتصادي وإجتماعي.

– يعتبر رمزاً للشرعية التي هي أساس الحكم الراشد، لا سيما إذا تمت صياغة أحكامه وفق دراسات علمية للوضع السائد في المجتمع بما يتماشى وعادات وتقاليد ومعتقدات المواطنين.

وإذا كانت هذه العناصر تُعبر عن الأهمية التي يكتسيها النظام الانتخابي، فإنه بالمقابل قد يكون هذا النظام عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى تفكك البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، خاصة إذا لم تكن أحكامه تتماشى ومبادئ الديمقراطية المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة . فإذا صيغ بكيفية يحرم فيها البعض من حقوقهم السياسية، أو إذا كانت أحكامه تميل إلى ترجيح الكفة لصالح طرف ما على حساب الأطراف الأخرى، فإننا نكون أمام ديمقراطية الواجهة والتي عادة ما تؤدي إلى نتائج عكسية

.

[1] – عبو سعد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 153.

- **الأهمية الإدارية**

للنظام الانتخابي أهمية إدارية لا يمكن تجاهلها، فباعتباره وسيلة لترجمة الأصوات المدل ى بها في عملية انتخابية إلى مقاعد توزع على المترشحين، فإن هذه العملية لا يمكنها أن تتم إلاَّ بوجود إدارة تتولى التحضير والإشراف والمتابعة لمجريات هذه العملية ، هذه الإدارة ينبغي أن تتمتع بحد معين من المؤهلات التي تجعلها قادرة على إدارة العملية الانتخابية بصورة متقنة وشفافة . كما أن صياغة أي نظام انتخابي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الإدارة الموجودة ومدى تطورها وقدرتها على مسايرته بغرض تحقيق أهدافه والتي من أهمها المساواة وإتاحة الفرصة لكافة المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية.

فالنظام الانتخابي مهما كان عادلاً من الناحية النظرية، لا يستطيع بمفرده أن يؤمن انتخابات نزيهة وشفافة، ما لم تكن الإدارة الانتخابية مؤهلة ومحايدة، ومستقلة، هذا الترابط بين النظام الانتخابي والنظام الإداري في الدولة أمراً لا يمكن تجاهله، مما يجعل أهميته الإدارية في غاية الأهمية، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- يساهم في رفع مستوى الكفاءة والمردودية ، ويقضي على مظاهر البيروقراطية الناتجة عن تركيز السلطة في يد الإدارة المركزية.
- يؤدي إلى تسيير أفضل للهيئات المنتخبة في مجال اختصاصها ، مما يؤدي إلى ترقية عملها بما يتماشى وتطلعات الناخبين، وهذا ما يعزز الديمقراطية وروح المشاركة في العملية السياسية .

–يحدد نوع الإدارة التي تسهر على تحضير العملية الانتخابية والإشراف عليها ، فطبيعة النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية المعتمدة تفرض على الدولة تحديد الإدارة الانتخابية بما يتماشى وتقسيم الدوائر الانتخابية، هذا بطبيعة الحال على المستوى المحلي.

كما أن لاختيار نظام انتخابي ما انعكاسات عديدة على الصعيد الإداري . فهو يرتكز، في الواقع على قدرة البلد اللوجستية على توفير الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات، و على الموارد المالية التي يملكها . غير أن اختيار النظام الأكثر بساطةً والأقل كلفةً قد يبدو على

[1] – خالد سمارة الزغبي ، **المرجع السابق الذكر** ،ص65

المدى الطويل ، توفيراً زائفاً للجهد والمال ، لأن النظام الانتخابي المشوب باختلالات في تأدية وظائفه يمكن أن يضر بالنظام السياسي للبلد وباستقراره الديمقراطي أكثر مما يوفره[1].

- **الأهمية الاجتماعية**

إن اختيار الممثلين المحليين والوطنيين بطريقة ديمقراطية وفق نظام انتخابي شفاف بعيداً عن الضغط والتزوير يولد شعور لدى المواطنين بانتمائهم إلى مجتمع تُصان فيه الحقوق السياسية ومبني على أسس ديمقراطية وقيم حضارية واجتماعية متجذرة وأصيلة ، مما يجعل النظام الانتخابي يتميز بأهمية اجتماعية كبيرة، خاصة وأنه يساهم في تغيير واقع اجتماعي مقسم إلى واقع سياسي موحد، واعتباراً لذلك يمكننا حصر هذه الأهمية في ما يلي[2]:

–ينمي الحس الوطني و الشعور لدى المواطنين بانتمائهم إلى مجتمع مترابط ، مما يولد فيهم الرغبة والإرادة في تطويره تحقيقا لرغباتهم ومصالحهم الفردية والجماعية.

–تعزيز حوافز المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار، حيث ينتقل الصراع بين الأحزاب إلى داخل الهيئات التمثيلية وخاصة في البرلمان ، مما يجعل إدارة الصراعات تتم بصورة منظمة داخل الهيئات الرسمية ، أين يكون النقاش مبني على الحجة والقدرة على الإقناع.

إن إدارة الصراعات بهذه الطريقة الديمقراطية من شأنه أن يعمل على التقليل من حدة التباين في المجتمع ، و يقرب وجهات النظر ، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع وللنظام السياسي بصورة عامة ، فالنظام الانتخابي يعكس صورة النظام السياسي وينبئ بما يحفل به من محاسن أو مساوئ وما ينطوي عليه من احترام وكفالة للحقوق والحريات الفردية والجماعية ، أو من استعدادا ظاهرا أو باطنا لقمعها أو انتهاكها ، ولهذا أصبحت المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي معياراً لمدى تقدم واستقرار النظام السياسي أو مدى تخلفه وعدم استقراره .

---

[1] – دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 13.

[2] – لمزيد من التفصيل أكثر فيما يخص الأهمية الاجتماعية للنظام الانتخابي أنظر: – عبدو سعد وآخرون ، **المرجع السابق الذكر** ، ص153 .

– محمد المجدوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم(** بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000 )، ص318

–دعم الروابط الروحية والمعنوية بين أفراد المجتمع ، وخلق روح التسامح والتنافس الفكري النزيه وقبول الرأي الآخر.

–خلق الثقة المتبادلة بين السلطة والشعب ، والسعي المشترك إلى المحافظة على استقرار العلاقات بينهما ، و البحث عن سبل تحسينها.

**02: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي.**

من المتفق عليه أن أي نظام انتخابي يقوم على مجموعة من الأسس هي في حقيقة الأمر تجسيداً للقيم الديمقراطية، أهمها مبدأ العدالة والمساواة، و مبدأ التمثيل الحقيقي.

- **مبدأ العدالة والمساواة.**

في الحقيقة فإن أغلب الدساتير في العصر الحالي تقضي بضرورة المساواة أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع ، دون اعتماد أي نوع من أنواع التفرقة . وانطلاقا مَن هذا المبدأ ، فإن النظام الانتخابي ينبغي أن لا يخرج عن نطاق مبدأ المشروعية وان يستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور . لذلك نجد بالإضافة إلى الضمانات التي غالباً ما يعطيها المشرع للناخب والمنتخب من حق للتصويت والترشيح ، والتي عادة ما نجدها في القوانين الانتخابية التي تحدد بدقة الشروط الواجب توفرها في الناخب وشرط الترشح ، فإن النظام الانتخابي بإعتباره وسيلة تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق المساواة بين الناخبين والمترشحين من خلال تقنيات مختلفة . لكن تعدد هذه التقنيات خاصة في مجال تقسيم الدوائر الانتخابية قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة ، وهذا ما حدث في الجزائر سنة 1991 أين تم تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس المعيار الجغرافي ، وتم ذلك بموجب القانون رقم 91–07 المؤرخ في 03 أفريل 1991 والمتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان.

ويعد هذا التقسيم خرقا لمبدأ المساواة المقرر دستوراً، والذي يقضي بإلتزام كل المؤسسات بضمان المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات ، والعمل على رفع كل القيود التي تمنعهم من المشاركة في الحياة السياسية[1]، ولأجل هذا يرى بعض الفقهاء بأن تخول صلاحية تحديد الدوائر الانتخابية إلى جهة محايدة لا تتغير بتغير الحكومات والبرلمانات وتخضع لرقابة القضاء، كما هو الحال في ألمانيا . كما يحبذ الفقه

[1] – المادة 30 من دستور 1989

الفرنسي أن يبسط المجلس الدستوري رقابته على تقسيم الدوائر الانتخابية ، على غرار ما تفعل المحكمة العليا الأمريكية[1].

- **مبدأ التمثيل الحقيقي.**

إن التمثيل الحقيقي أو الأمثل لهيئة الناخبين يعني اعتماد نظام انتخابي يتسم بالعدالة والموضوعية والشفافية ، حيث تؤول النتائج المترتبة على الأخذ به إلى تولي الأحزاب الكبيرة الأغلبية في المجالس المنتخبة ، وهذا دون الإقصاء التام للأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات، ومهما كان النظام المتبع فإنه ينبغي أن يهتم بمعالجة بعض المظاهر الناجمة عن أزمة التمثيل، هذه المظاهر يمكن حصرها في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين بصورة عامة، وضعف التمثيل النسوي، وأخيراً إنعدام الثقة بين الشعب صاحب السيادة وممثليه في الهيئات المنتخبة.

- ✓ **المشاركة السياسية :** وهي الدور الذي يقوم به المواطن في الحياة السياسية بصورة عامة، هذا الدور يتجلى في كل نشاط يقوم به الفرد سواء في إختيار ممثليه ،أو المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون السياسية العامة

ورغم أن المشاركة السياسية تلعب دوراً رائداً في الديمقراطيات الحديثة ، إلا أن أزمة محدوديتها أصبحت سمة مميزة في بعض الدول منها الجزائر، إذ أصبحت من الناحية العملية تقتصر على عددا محدودا من السكان وهذا لأسباب متعددة أهمها[2] :

- شعور المواطن بأن مشاركته فيها تهديداً لحياته الخاصة، خاصة وأن الممارسة السياسية تتسم بالتطرف وغياب الديمقراطية الحقيقية والحرية السياسية وسيادة القانون.
- اعتقاده بأن المشاركة السياسية تؤثر في علاقاته الخاصة وفي محيطه ، و مكانته الاجتماعية والاقتصادية.
- وجود فجوة كبيرة بين القول والفعل عند الطبقة السياسية ، مما يدفع الأفراد إلى الاعتقاد بأن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة.

---

[1] – محمود عاطف البنا ، **الوسيط في النظم السياسية، الطبعة الثانية**( مصر: دار الفكر العربي،1994 ) ، ص309 .

[2] – سليمان صالح الغويل ، **الاستفتاء وأزمة الديمقراطية :دراسة قانونية سياسية مقارنة** ( ليبيا: منشورات قاريونس، 2003 )، ص113.

- الإكثار من تنظيم انتخابات واستفتاءات شكلية تخضع لصور مختلفة من التلاعب والتزوير ، قصد إضفاء الشرعية على الحكم ، مع الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة ، و هذا ما يجعل المواطن يقلل من أهمية مشاركته في الحياة السياسية .
- طبيعة التنشئة السياسية في المجتمع وغياب عوامل التوعية ،عن طريق وسائل الإعلام التي هي ملك للدولة ، خاصة في الدول النامية كالجزائر، مما يؤدي إلى قلة الوعي السياسي وبالتالي انخفاض المشاركة السياسية.
- طبيعة النظام السياسي ومدى تعميق المسار الديمقراطي وإطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان ومعالجة المسائل الاجتماعية، فالمناخ السياسي العام المرتبط بالمؤسسات القائمة وطبيعة النظام الحزبي السائد، إضافة إلى عوامل التنمية الاقتصادية ، كلها عوامل تساهم في دفع عملية المشاركة السياسية أو الحد منها.

✓ **ضعف التمثيل النسوي:** إن إشكالية ضعف التمثيل النسوي في حقيقة الأمر عرفت في الديمقراطيات العريقة ، كما برزت هذه الظاهرة في الدول حديثة العهد بالديمقراطية بشكل كبير .فرغم اعتراف أغلب دساتير الدول بحق المرأة في المشاركة السياسية ، فإن مشاركتها بقيت محدودة ، وهذا ما يتنافى والمبادئ الديمقراطية القائمة على المساواة وعمومية الاقتراع وحكم الأغلبية ، خاصة وان المرأة تمثل نصف المجتمع من حيث التعداد السكاني .

✓ **إنعدام الثقة بين الشعب وممثليه:** رغم كون النظام التمثيلي حلاً واقعياً لنظريات السيادة ،إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام أفرز العديد من السلبيات أدت في النهاية إلى ضعف العلاقة بين الشعب الناخب وممثليه، وهذا راجع للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية و سيطرتها على عملية الترشيحات[1]، إضافة لدورها من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين الأغلبية والمعارضة وفق منطق القبول بوجود الأخر والتداول على السلطة ، وهذا في الدول الديمقراطية ، أما في دول العالم الثالث فتحول المفهوم فيها إلى نفي وجود الآخر و بالتالي نفي من وراءه من المواطنين حتى ولو كانوا في مجموعهم يمثلون الأغلبية.

كما سبق وان أشرنا فإن التمثيل الأمثل ، يعد من أهم الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الانتخابية في الوقت الحاضر، إ لا أن المظاهر السالف ذكرها قد تؤدي إلى أزمة في التمثيل

[1] – موريس دو فرجيه ، **المرجع السابق الذكر** ، ص76

، لذلك يجب أن تراعى بطريقة تجعل من النظام الانتخابي وسيلة حقيقية لتجسيد مبادئ وأهداف الديمقراطية التمثيلية.

**2 العوامل المؤثرة في النظام الانتخابي ومبادئ تصميمه.**

تختلف الأنظمة الانتخابية من دولة لأخرى بفعل عوامل متعددة، سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية، فالنظام الانتخابي كما سبق وأن تطرقنا إليه متصل بشكل مباشر بالنظام السياسي السائد في الدولة ، لدرجة انه لا يمكن الفصل بينهما، كما أنه و بإعتباره وسيلة لتحقيق الديمقراطية النيابية ، فإنه يتأثر بأساليب الحكم المختلفة وطريقة تجسيدها للتمثيل الشعبي ، إلاّ أن صياغة أي نظام انتخابي ديمقراطي ، يستوجب اعتماد مجموعة من المبادئ التي تلبي رغبة السلطة المكلفة بصياغته من جهة ، ومن جهة أخرى متطلبات النظام الديمقراطي.

**أ – العوامل المؤثرة في النظام الانتخابي.**

تلعب العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية دورا بارزاً في التأثير على الأنظمة الانتخابية المطبقة في أي دولة ، فهي كما تساهم في صنع النظام السياسي للدولة ، تُعد من العوامل التي تتحكم في نتائج تطبيق النظام الانتخابي على ارض الواقع ، ففاعليتة تتوقف على مدى ملائمة إطاره التشريعي للواقع ، فالمشكلة ليست دائماً مشكلة نصوص بقدر ما هي مشكلة ممارسة وسياق اجتماعي وسياسي وثقافي واقتصادي وتاريخي يتم فيها تطبيق النصوص[1] .

❖ **العوامل السياسية ومدى الأخذ بالمبادئ الديمقراطية**

للعوامل السياسية دوراً هاماً في تحديد نوع النظام الانتخابي لكل دولة ، فالتحولات التي تحدث في دولة ما قد لا تحدث في دولة أخرى . كما أن التطورات والأحداث الناجمة عن الحركية السياسية قد تدفع بسلطات الدولة إلى التعجيل بإجراء تعديلات على قوانينها الانتخابية لتتماشى مع تطور المجتمع وَتحوله بغية مسايرة الوضع الجديد ، وتجنباً للأزمات السياسية ، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي القائم وما إن كان نظاماً رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً كما

[1] – عفيفي كامل عفيفي ، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية: دراسة مقارنة** ( مصر: دار الجامعيين لطباعة الأوقست والتجليد ،2002 )، ص489

هو الحال في الجزائر، أين تتمتع السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية بسلطات واسعة تجعله يهيمن على بقية المؤسسات والهيئات في الدولة بما يساعد في أحكام السيطرة على الوضع القائم والحيلولة دون تغيره بالانتخابات . كلها عوامل تتحكم في نوع النظامالانتخابي المطبق و خصائصه.

وتختلف درجة تطور النظام الانتخابي من دولة تُقدس الحريات الفردية والجماعية والمبادئ الديمقراطية إلى دولة لا تعير اهتماماً لها ، فتجدر الحريات الأساسية والقيم الديمقراطية تؤدي بالضرورة إلى تطور النظام الانتخابي ، حيث تعمل أحكامه على خلق حيوية ونشاط في الحياة السياسية ، إضافة إلى تحسين أداء الأحزاب السياسية بما يتماشى وقيم ومبادئ الديمقراطية المتجددة .أما الدول التي لا تراعي المبادئ الديمقراطية والحريات فعادة ما يسودها الركود والجمود وتكون عرضة للأزمات السياسية والاجتماعية.

ففي الجزائر كان النظام الانتخابي يساير التوجهات العامة للدولة مند الاستقلال حتى سنة 1989، حيث أتسمت هذه المرحلة بهيمنة نظام الأغلبية ، كونه يتماشى مع الأحادية الحزبية . إ لا أن التحولات العميقة التي شهدتها الجزائر مند أحداث 1988 كانت بداية لاضمحلال وتفكك نظام سياسي وانتخابي وقانوني أساسه المبادئ الاشتراكية والحكم الشمولي .لتدخل الجزائر مرحلة أخرى من تاريخها، مبنية على مبادئ الرأسمالية والديمقراطية ، مما أستوجب تعديل قانون الانتخابات بما يتماشى والتطورات السياسية والاقتصادية المميزة للمرحلة الجديدة ، وتجسيداً لذلك صدر القانون89 –13 المتضمن قانون الانتخابات والذي جسد مبدأ الحقوق السياسية بين جميع المواطنين.

فالتحول من نظام إلى نظام آخر يناقضه ويختلف عنه لم يشذ عن القاعدة التي عرفتها جميع الشعوب والأمم ، فجاء بعد إراقة للدماء . ومن ثم كانت للتطورات السياسية التي أعقبت تطبيق هذا القانون في الانتخابات المحلية لعام 1990 سببا لِّلتعديلات المتتالية على نظام الانتخابات . كما أن النتائج

المترتبة على انتخابات ديسمبر 1991 سبباً آخر في إجراء تعديلات هذه المرة بصورة جوهرية ،إذ تم اعتماد نظام التمثيل النسبي بموجب الأمر97 –07 المتعلق بنظام الانتخابات، وبذلك يمكن القول العوامل السياسية قد لعبت دورا هاماً في إحداث التغييرات والتعديلات المتتالية على نظام الانتخابات في الجزائر.

إن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر مند الاستقلال ، في حقيقة الأمر كانت نتيجة عوامل ظرفية ، إضافة للظروف التاريخية التي لا يمكن تجاهلها[1]، فتبنى النهج الاشتراكي راجع لوجود ثنائية قطبية وبانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين ، حدثت تحولات كبيرة في الخارطة السياسية

الدولية . هذه العوامل التاريخية ألقت بظلالها على الوضع في الجزائر، مما أدى إلى حدوث تحول في طبيعة النظام، إذ انتقلت الجزائر من نظام مبني على الأحادية الحزبية إلى نظام آخر قوامه التعددية الحزبية ، وهذا بطبيعة الحال ما عجل بالتغيرات الكبيرة في المنظومة القانونية ومنها النظام الانتخابي.

❖ **العوامل الاجتماعية والثقافية والإقتصادية.**

للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تأثيراً كبيراً على النظام الانتخابي المعتمد في أي دولة، فتحدد أسسه ومبادئه، ويختلف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى، بل يختلف تأثيرها داخل الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى ، وذلك حسب طبيعة المرحلة وخصوصياتها ، فالدول التي تعاني من نسبة الأمية المرتفعة ينبغي أن تكيف نظامها الانتخابي بما يتماشى وهذه الظاهرة، والتقليل من انعكاساتها السلبية على العملية الانتخابية ، في حين لا نجد هذه الإشكالية في الدول المتطورة، مما يجعل الأنظمة الانتخابية المطبقة في كل منهما مختلفة . كما أن الدول التي تتميز بانقسامات حادة بين مختلف الطبقات والأطراف المشاركة في العملية الانتخابية ، يجب أن يأخذ نظامها الانتخابي بعين الاعتبار هذه العوامل، ولا يتأثر النظام الانتخابي بالعوامل الاجتماعية والدينية والعرقية فقط ، فالعوامل الثقافية هي الأخرى لها تأثير كبير ، إذ لا يمكن تغييب مجموعة سكانية ذات خصائص ثقافية متميزة في أي عملية انتخابية ديمقراطية، وإلا نكون أمام نظام انتخابي لا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التمثيل الحقيقي .[2]

كما أن انتشار الفقر قد يدفع المواطنين إلى فقدان الثقة في الطبقة الحاكمة ، وفي مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات والعزوف عن المشاركة السياسية ، وهذا

---

[1] – الأمين شريط ، **خصائص التطور الدستوري في الجزائر** ،رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة غير منشورة ، 1991 ، ص 363.

[2] – عبدو سعد وآخرون ، **المرجع السابق الذكر**، ص97 .

ما يفتح الباب أمام أرباب المال للتحكم في العملية الانتخابية والتأثير على نتائجها وتجدر الإشارة إلى أنه وفي الوقت الحالي أصبحت العلاقة وثيقة بين المال والانتخاب، حيث أن الأقوى مادياً واقتصادياً يتحكم أكثر في مصير المعارك الانتخابية .

إن المال في الحقيقة أصبح من بين أهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر في العملية الانتخابية و نتائجها، فالمؤسسات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال هم الممولون الرئيسيون للأحزاب السياسية ومختلف الحملات الانتخابية، وبالتالي التحكم في الترشيحات ومن خلالها نتائج الانتخابات، خاصة وان العملية الانتخابية أصبحت تتطلب أموال باهظة [1].

بالإضافة إلى العوامل التي سبق ذكرها، فإن **الجماعات الضاغطة** هي الأخرى تعد من بين أهم العوامل المؤثرة على الأنظمة الانتخابية المعتمدة ، تحقيقاً لأهدافها وحماية لمصالحها، وتوجد الجماعات الضاغطة في كل الدول، إ لا أنها تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة وظروف كل مجتمع، وتتمثل على وجه الخصوص في النقابات المهنية و رجال الأعمال والصناعة ومختلف المنظمات، وتمارس أغلب نشاطاتها السياسية بصورة خفية وبطرق ملتوية، وتخفي نشاطاتها السياسية وراء أهداف مختلفة، ويكون ضغط هذه الجماعات بطرق مباشرة ، كأن تقوم بمساعي لدى الحكومة وكبار الموظفين ونواب البرلمان، أو بطرق غير مباشرة ، وذلك باستعمال وسائل الإعلام المختلفة وتنظيم الندوات والملتقيات الفكرية لتوجيه الرأي العام والتأثير عليه، كي يمارس بدوره الضغط على السلطة والتأثير عليها لتصدر قرارات معينة أو لإلغائها[2].

ولعل أهم المجالات التي تنشط فيها الجماعات الضاغطة مجال الانتخابات ، حيث تدخلها يبدأ بالضغط على الحكومة والبرلمان لاعتماد نظام انتخابي يكون مسايراً لمصالحها ومحققاً لأهدافها . كما تدفع الجماعات الضاغطة المواطنين إلى المشاركة في العملية السياسية و القيام بالانتخاب أو مقاطعتها والعزوف عنها.

---

[1] – عفيفي كامل عفيفي، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية**(مصر: دار الجامعيين للطباعة، 2002)، ص. 490

[2] – .سليمان صالح الغويل ، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**( ليبيا: منشورات جامعة قاريونس ، ط1، 2003) ، ص217 .

إن الوضع في الجزائر لا يختلف عن سائر الدول، إذ تتواجد الجماعات الضاغطة وتمارس نشاطاتها على جميع المستويات، كما هو الحال بالنسبة لنقابة العمال ، وبعض المنظمات المهنية والفئوية، إضافة إلى الجيش الوطني الشعبي الذي لعب دوراً محورياً في توجيه الوضع الداخلي.

**ب – مبادئ بناء النظام الانتخابي.**

لصياغة وإعداد أي نظام انتخابي مهما كان شكله ونوعه، يجب البدء بالإجابة على التساؤلات الآتية:

ماذا نريد من هذا القانون، وما هي الغاية من إجراء الانتخابات، هل هي من أجل تكريس هيمنة السلطة الحاكمة ومنحها الضمانات الشكلية ، أم هي من أجل تغيير واقع سياسي معين ، أم من أجل وصول طرف سياسي معين إلى السلطة، أو من أجل عرقلة وصول طرف أو حزب سياسي ما إلى السلطة، أم هي تعبير صادق عن إرادة الناخبين تعكس صورة مصغرة عن واقعهم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي المعاش ؟

كما يمكن أن تكون الغاية منها تشجيع المواطنين على تشكيل الأحزاب السياسية والانخراط فيها ، أو لحرمان المعارضة من الوصول إلى السلطة وتحقيق أهدافها، أو من أجل جمع القوى المختلفة والجمع بينها في المجالس المنتخبة بغرض تقريبها من بعضها البعض[1]، فمعرفة غايات النظام الانتخابي هي المتحكم الأساسي في عملية إعداده ، حيث تتم بالمعايير التي تستجيب لتحقيق الأهداف والغايات المسطرة . لكن في عملية بهذه الأهمية، لا يمكن أن نتصورها بهذه البساطة والسهولة ، فعملية إعداد نظام انتخابي ما، تُعد من المسائل الحساسة والتي لها تأثيراتها على النظام السياسي ككل، مما يجعل هذه العملية تزداد تعقيداً خاصة إذا تعددت وتشابكت الغايات المطلوب تحقيقها.

وعلى العموم فإن أي نظام انتخابي ديمقراطي ، ينبغي أن يستجيب لبعض المتطلبات الديمقراطية ويحقق أهدافها ، مما يتطلب أن يأخذ في الحسبان ما يلي[2]:

– ضمان قيام برلمان تعددي ذي صفة تمثيلية.

– تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، وتشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.

---

[1] – دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، **المرجع السابق ذكره** ، ص09 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص 10،11.

– تعزيز حوافز المصالحة الوطنية.

– تشجيع التوافق بين الأحزاب المختلفة ، وذات الإيديولوجيات المتباعدة.

– بلورة معارضة برلمانية قوية ومستعدة للحكم دون أن يؤدي ذلك للإخلال بسير المؤسسات الدستوريةالقائمة.

–تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين.

– مراعاة طاقات البلد الإدارية والمالية.

– أن تكون الانتخابات في متناول الناخب العادي وأن تتم بصورة صحيحة.

إن استجابة أي نظام انتخابي لهذه المعايير يضفي عليه الطابع الديمقراطي لكن إجراء الانتخابات بتطبيق نظاماً انتخابياً يراعي القيم الديمقراطية لا يعني بالضرورة أن الانتخابات ديمقراطية . فدور السلطة التنفيذية في الإعداد لها والسهر على إجرائها ، يعطيها مجالاً واسعاً قد تستغله من أجل التحكم في نتائجها على نحو يتنافى والطابع الديمقراطي للعملية الانتخابية.

## 3- الأنماط الانتخابية/ أنواع النظم الانتخابية.

### أولا- نظام الانتخاب المباشر و غير المباشر.

إن الانتخاب المباشر هو ذلك الذي يقوم به الناخبون مباشرة لاختيار ممثليهم دون وساطة وفق الأصول والاجراءات التي يحددها القانون، وعلى ذلك يعتبر كنتيجة منطقية للأخذ بنظرية السيادة الشعبية، إذ يتيح لغالبية الأفراد انتخاب الحكام بانفسهم وهو الأمر الذي يجعل من هذا النمط أن يكون الأكثر انسجاما مع النظم الديمقراطية[1]، فهو يضمن حرية الناخبين من حق الاختيار.

أما نظام الانتخاب غير المباشر هو الانتخاب الذي يتم على درجتين أو ثلاث، يقتصر دور الناخب أو كما يدعى أيضا ناخب الدرجة الأولى اختيار ناخب المندوب أو ناخب الدرجة الثانية الذي بدوره يقوم بانتخاب الحاكم أو النائب[2]، بمعنى آخر: في نظام الانتخاب غير المباشر لا يقوم الناخب باختيار ممثليه بصورة مباشرة ولكن بواسطة هيئة منتخبة، فاختيار الحاكم أو النائب يكون عبر درجات ووسائط.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الطريقة المثلى هي الانتخاب المباشر، إذ أنها تمكن الناخبين من اختيار ممثليهم دون وساطة، و نتيجة لعيوب الانتخاب غير المباشر فإنه استبعد من التطبيق، اللهم إلا في الدول التي بها مجلسين، فيتم في الغالب اختيار الأول بالطريقة المباشرة أما الثاني فيكون عكس ذلك، فعلى سبيل المثال نجد المادة 101 (الفقرة 02) من

---

[1] – محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**(مصر: دار الفكر العربي، ط2، 1994)، 314.

[2] – ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(الاسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص149.

دستور 1996 الجزائري تنص" ينتخب ثلثا (3/2) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية المجلس الشعبي الولائي"، كما أخذت فرنسا بنظام الانتخاب غير المباشر حتى عام 1814 حيث عدلت عنه قوانينها الانتخابية منتهجة نظام الانتخاب المباشر، باستثناء انتخاب مجلس الشيوخ الذي يتم عن طريق الانتخاب غير المباشر.

**ثانيا: الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة.**

نظام الانتخاب الفردي هو النظام الذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة، وكل دائرة انتخابية تمثل بنائب واحد فيكون على الناخبين إذا التصويت على شخص واحد لا غير[1]، أما إذا كان الانتخاب الفردي لا يتم إلا وفق نظام الأغلبية فإنه يجري إما على دور واحد أو على دورين، حيث يكتفي في الدور الأول بالأغلبية البسيطة، بينما يتطلب في النظام الثاني بالأغلبية المطلقة.

وفي هذا الصدد يمكن أن نأخذ النموذج البريطاني كمثال لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد، أما الانتخاب الفردي على دورين فأحسن مثال يقدم هو النموذج الفرنسي.

ومهما يكن فإن إذا النمط من نظام الانتخاب (الفردي) يمتاز بالسهولة والبساطة في اجراءاته، حيث يسمح هذا النمط لناخبي الدائرة الانتخابية معرفة المترشحين واختيار الأنسب منهم، كما يوفر للأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على مقاعد نيابية في بعض الدوائر الانتخابية، أما عيوبه فتتمثل في احتمال تفضيل المصالح الشخصية على المصالح الوطنية من جانب الناخب و كذلك سهولة ارتشائه فضلا عن احتمال تدخل الإدارة بما لها من سلطة للضغط عليه نتيجة لصغر الدائرة، كما أن نظام الانتخاب الفردي عادة ما يركز على القضايا المحلية ويهمل القضايا الوطنية الكبرى.

أما نمط الانتخاب بالقائمة يقتضي تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة، يمنح لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد بقدر ما تضم من سكان، كما يقوم الناخبون في كل دائرة بالتصويت لعدد معين من النواب – بعدد المناصب التي تحددها القوانين الانتخابية – فكل

[1] – فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(القاهرة: دار النهضة العربية، 1973)، ص401.

ناخب يقدم قائمة بأسماء المترشحين، يدعى هذا النظام أيضا بنظام الانتخاب المتعدد الأعضاء.

يطبق نظام الانتخاب بالقائمة في صور عدة، هي كالتالي:[1]

- ✓ **القوائم المغلقة:** هي قوائم لا يستطيع الناخب أن يعدل فيها شيئا سواء في ترتيب المترشحين أو الزيادة أو حذف أسمائهم، فيختار القائمة المقدمة بأكملها كما هي، و عيوب هذا النوع من القوائم هو أنه يسلب حرية الناخب إذ نجده مقيدا بالترتيب الذي وضعه الحزب الذي يفضله.
- ✓ **القوائم المغلقة مع التفضيل:** في هذا النوع يمكن للناخب أن يختار قائمة واحدة مع امكانية اعادة ترتيب الأسماء الواردة بها دون إضافة أو حذف.
- ✓ **نظام القوائم مع المزج:** من خلال هذا النوع يمكن للناخب أن يقدم قائمة من عنده مكونة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من مجموعة القوائم المقدمة.

وكتقدير لهذا النمط الانتخابي يمكن القول أن نظام الانتخاب بالقائمة يعطي للناخب الحرية التامة في التعبير عن إرادته إلاّ أن تطبيقه على أرض الواقع يتطلب امكانيات ووسائل لا تتوفر في جميع الدول ذلك لصعوبة فرز الأصوات، وتحديد النتائج الانتخابية.

**ثالثا: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.**

ينبغي الاشارة هنا كملاحظة أن هذا النظامين في الأصح يعتبران كطرق لحساب النتائج الانتخابية وتحديدها، لكن جرت العادة إدراجها مع الأنماط الانتخابية.

- **فنظام الأغلبية:** يقصد به النظام الذي يفوز فيه المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الأصوات الصحيحة، يمكن تصور هذا النظام في الانتخاب الفردي إذ تنتخب الدائرة نائبا واحدا، كما يمكن تصوره في الانتخاب عن طريق القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد أو أغلبها.

لشرح عملية حساب هذه الأغلبية يجب شرح نظام الأغلبية المطلقة، ونظام الغلبية البسيطة.

- ❖ **نظام الأغلبية المطلقة** : يشترط فيه أن يحصل المترشح أو القائمة على أكثر من نصف (1/2) عدد أصوات الناخبين الصحيحة، أي 50 % + 1 مهما كان عدد المترشحين، وإذا

[1] – إدريس بوكرا، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2003)، ص159.

لم يحصل أحدهم على هذه النسبةفإنه يجري دور انتخابي ثاني أو ثالث، يعرف هذا النظام بنظام الأغلبية ذو دورين(هذا النمط مستعمل في فرنسا) فإذا لم يفز المترشحون في الدور الول يصبحون في حالة التنافس في الدور الثاني، ويعتبر الفائز في الدور الثاني المترشح الحاصل على أكبر عدد الأصوات، ويسمح هذا النظام بتحالف الأحزاب المتنافسة فيما بينها لخوض الدور الثاني ويؤدي إلى توفير أغلبية برلمانية.

❖ **نظام الأغلبية البسيطة:** في إذا النظام يعتبر الفائز المترشح او القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين مجتمعين، مثلا:

**حزب (أ):** تحصل على 30 صوت

**حزب (ب):** تحصل على 10 أصوات

**حزب (ج):** تحصل على 25 صوت

**في هذا المثال يعتبر الحزب (أ) هو الحزب الفائز رغم أن مجموع الأصوات التي تحصل عليها الحزب (ب) والحزب (ج):** 10+25= 35 صوتا يفوق عدد الأصوات التي تحصل عليها الحزب (أ) (هذا النظام مطبق في انجلترا) ونظرا لبساطة تحديد الفائز فإن العملية الانتخابية تتوقف ويكتفي بدور واحد، وبهذا جاءت تسمية هذا النظام بنظام الأغلبية بدور واحد.

**وكتقدير** لنظام الأغلبية يمكن القول أن أهم ما يميز هذا النظام هو الوضوح والبساطة ويسمح بقيام أغلبية متماسكة في المجالسة النيابية ويؤدي إلى الاستقرار الحكومي، وعلى الرغم من هذه الإجابيات إلى أن نظام الاغلبية تعرض لعدة انتقادات من بينها أن هذا النمط يؤدي إلى استبداد البرلمانات وذلك لأن أغلبية المقاعد هي لحزب الأغلبية في البرلمان مما يؤدي إلى وجود معارضة ضعيفة.

فنظام الأغلبية (المطلقة أو النسبية) يؤدي إلى إجحاف وظلم الأقليات السياسية لذلك كان ضروري البحث عن نظام يمثل الأقلية، فظهر نظام التمثيل النسبي.

**أما نظام التمثيل النسبي:** يعرف بأنه **النظام الذي توزع فيه المقاعد المخصصة** للدائرة الانتخابية حسب النسب التي حصلت عليها كل قائمة، وبهذه الطريق الفوز لا يكون للقائمة التي حصلت على الأغلبية المطلقة فقط كما هو في نظام الأغلبية المطلقة او على أكثرية

الأصوات كما هو الحال في نظام الغلبية البسيطة وإنما يتم توزيع المقاعد في ظل التمثيل النسبي على القائم المختلفة بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها.

فنظام التمثيل النسبي يهذف لاستغلال أقصى عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها، مثلا: إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من 5000 ناخب ونفترض أنهم كلهم توجهوا للاقتراع، ولا يوجد أي صوت ملغى لنفترض أيضا أن التنافس بين قائمتين على 5 مقاعد، فتحصلت القوائم على الأصوات بالتوزيع التالي:

القائمة (أ): 1000 25 صوت

القائمة (ب): 9000 24 صوت.

**كيفية توزيع المقاع:** هناك عدة طرق لتوزيع المقاعد نذكر أهمها:

- **المعامل الانتخابي:** المعامل الانتخابي (le quotient électoral) أو الناتج الانتخابي هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المطلوب شغله، ففي المثال السابق:

**المعامل الانتخابي = عدد الأصوات المعبر عنها / عدد المقاعد التي يجب شغلها أي 500000/ 5= 100000 صوت.**

أي لكل مائة ألف صوت مقع واحد والعملية الحسابية التالية تتمثل في توزيع المقاعد على كل قائمة ويكون كالتالي:

القائمة (أ): 100000/251000= 2.51

القائمة (ب): 100000/249000= 2.49

وهكذا تتحصل كل قائمة على مقعدين، ثم يوزع المقعد الخامس للقائمة (أ) لأنها حصلت على أكبر عدد من الأصوات المتبقية وهو 51000 صوت.

- **طريقة العدد الموحد:** هنا يتدخل المشرع ليحدد عن طريق القانون ما هو عدد الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز ب مقعد في الدائرة الانتخابية، مثلا: ينص القانون على أن الفوز بمقعد لا بد من الحصول على 50000 صوت، فإذا حصل الحزب (أ) على 150000 صوت فيكون عدد المقاعد المحصل عليه هو 150000/ 50000=3 مقاعد.
- **طريقة المعامل الوطني:** المعامل الوطني هو حاصل قسمة جميع الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني على عدد المقاعد في كل الوطن، بعد الحصول على المعامل

الوطني، نقوم بتقسيم الأصوات التي حصل عليها كل حزب في كل دائرة انتخابية على المعامل الوطني فنتحصل على عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية [ هذه الطريقة غير مستعملة لاستحالة حساب المعامل الوطني إلا بعد إجراء الانتخاب وفرز الأصوات، وهذا الأمر يتطلب جهدا ووقتا طويلا مما يتيح فرصة التزوير والغش].

- ✓ **مشكلة باقي الأصوات:**

من النادر جدا أن يقبل عدد الصوات التي حصلت عليها القائمة القسمة على العدد الذي يمثل المتوسط أو العدد الموحد دون باق، فكثيرا ما يبقى عدد من الأصوات قد يكون أصغر أو أكبر من العدد المقسوم عليه دون أن تستفيد منه القائمة في التمثيل، السؤال الذي يطرح في هذا الصدد كيف يمكن توزيع هذا الباقي، للاجابة على هذا السؤال نأخذ المثال التالي:

في الدائرة الانتخابية تتنافس 4 أحزاب على 5 مقاعد، لنفرض أن الأصوات المعبر عنها هي 20000 صوت. تحصلت الأحزاب المتنافسة على الأصوات التالية:

حزب (أ) حصل على 34000 صوت.

حزب (ب) حصل على 28000 صوت.

حزب (ج) حصل على 19000 صوت.

حزب (د) حصل على 10000 صوت.

**المعامل الانتخابي هو: 5/100000 = 20000.**

لتوزيع المقاعد تقسم عدد الأصوات التي تحصل عليها كل حزب على المعامل الانتخابي كالتالي:

الحزب (أ): 20000/34000=02 مقعدين والباقي 3000 صوت.

الحزب (ب): 20000/28000= 01 مقعد والباقي 8000 صوت.

الحزب (ج): 20000/19000= 00 مقعد والباقي 19000 صوت.

الحزب (د): 20000/10000= 00 مقعد والباقي 10000 صوت.

نلاحظ أنه تم توزيع 3 مقاعد من أصل 5 مقاعد وبقي اثنان، كما بقيت أصوات لم توزع، ماهي الطريقة المثلى للاستفادة منها؟

هناك عدة أساليب لتوزيع بقايا الأصوات، لعل من أهمها **طريقة الباقي الكبر وطريقة المعدل القوى.**

- **طريقة الباقي الكبر:** في هذه الطريقة ننظر إلى الحزب الذي تبقى له أكبر عدد من الأصوات ونعطيه مقعد، ثم الحزب الذي يليه حتى يتم توزيع باقي المقاعد، ففي المثال السابق الحزب (ج) تبقى له 19000 صوت وهو أكبر باقي إذا يأخذ مقع، يليه الحزب (د) يأخذ مقعدا أيضا.
- **طريقة المعامل الأقوى:** تقوم هذه الطريقة على قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على عدد المقاعد التي أخذها ، زائد مقعد افتراضي، فالحزب الذي يتحصل على أعلى متوسط سيتحصل على أحد المقاعد، في المثال السابق: الحزب (أ) تحصل على 34000 صوت، أخذ مقعدين وبقي له 3000 صوت، نضيف له مقعد افتراضي أي 2 مقاعد + مقعد افتراضي = 3 مقاعد.

**ثم نقسم عدد أصواته ككل على 3 مقاعد فنحصل على المعدل الانتخابي بالشكل التالي:**
34000/2+1= 14.66 صوت لكل مقعد، وبنفس الطريقة نجري العمليات الحسابية للأحزاب الأخرى:

**الحزب (ب):** 28000/1+1= 14000.

**الحزب (ب):** 19000/1= 19000.

**الحزب (د):** 10000/1=10000.

الحزب الذي لديه أقوى معدل هو الحزب (ج) 19000 أذ سينال مقعد، يليه الحزب (ب) لأن معدله هو 14000 صوت، أما الحزب (د) فلا يأخذ أي مقعد بعكس الطريقة الأولى (الباقي الكبر) فقد أخذ مقعد واحد.

كتقدير لنظام التمثيل النسبي نستنتج انه من بين الأنماط التي تسمح بتمثيل الأقليات السياسية تمثيلا عادلا في البرلمان، فتحصل هذه الأقليات على مقاعد نيابية تتناسب والأصوات التي حصلت عليها في المعركة الانتخابية، ومن جهة أخرى تحتفظ هذه الأحزاب الصغيرة باستقلالها وبرامجها الذاتية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى محاباة حزب الأغلبية فتضطر بعض الأحزاب الصغيرة إلى الاندماج في الأحزاب الأخرى الأقوى منها لكي تحصل على مقاعد في البرلمان، كما يعد نظام التمثيل النسبي الأكثر اتفاقا مع النظام

البرلماني كونه يضمن التمثيل الصادق للشعب بمختلف اتجاهاته وميوله مما يؤدي إلى تكوين هيئة نيابية تعبر بصورة صادقة عن أراء الشعب وميوله، بالإضافة إلى أن نظام التمثيل النسبي يشجع الناخبين على ممارسة حقوقهم الانتخابية فيحرسون على الإدلاء بأصواتهم لأحزابهم لأنهم على يقين من أن كل صوت له وزن في هذا النظام الانتخابي.

على الرغم من ايجابيات هذا النمط إلاّ أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت له والتي من أهمها أن هذا النظام يسمح بتمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية في البرلمان إذ يجعل من الصعب تكوين أغلبية برلمانية متجانسة، ويعمل على عدم الاستقرار الحكومي ويعرقل العمل التشريعي، لذلك تسعى الأحزاب لإقامة تكتلات داخل البرلمان من أجل دعم حزب قوي لشكل حكومة ائتلافية توزع فيها الحقائب الوزارية على أعضاء تلك الأحزاب، وتلك الحكومات الإئتلافية تشكل مصدر ضعف وطني لأنه في كثير من الأحوال تتخذ القرارات المصيرية بسبب المجاملة السياسية[1].

**خلاصة المحور الثاني.**

من خلال هذا المحور نستنتج أن النظام الانتخابي هو مجموعة قواعد وإجراءات: القواعد هي مجموعة القوانين التي تحدد الترشيح والتصويت، تبين تقسيم الدوائر الانتخابية، كيفية توزيع المقاعد وتحديد الفائزين، أما الإجراءات فهي مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم سير العملية الانتخابية من الناحية الاجرائية، كإجراءات الترشح، التصويت، تنظيم الاشراف على العملية الانتخابية من بداية الإعداد للجداول الانتخابية، الحملات الانتخابية، الفرز، تقديم الطعون والشكوى إلى غاية الإعلان عن النتائج.

كما نستنتج أن الأنماط الانتخابية هي الأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين من أجل الترجيح واختيار أحدهم، كما تشمل أيضا طرق فرز النتائج وتحديدها، ونستنتج أيضا أن النظام الانتخابي يؤثر على النظام الحزبي، وعند صياغة نظام انتخابي

[1] – لمزيد من التفصيل غيما يخص مفهوم نظام التمثيل النسبي واهم ايجابياته وسلبياته أنظر: – عفاف حبة، **التعددية الحزبية والنظام الانتخابي – دراسة حالة الجزائر**– ( جامعة محمد خيضر بسكرة: مذكرة ماجستي، فرع قانون عام، 2004–2005)، ص 28–29.

يجب الأخذ بعين الإعتبار بعض الأهداف كضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية، والتأكد من أن الانتخابات في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة، تشجيع التوافق بين الأحزاب المتعادية وتعزيز شرعية السلطات، والتشجيع على قيام حكومة مستقرة وفاعلة.

**فهرس المراجع:**


1) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987).
2) بشار زكي الحضاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، ( مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية 2001 ).
3) بشار زكي الخصاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن،( رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جويلية 2001) ص 13 نقلا عن: الدار العربية للموسوعات، 1984.
4) بلعيفةأمين،التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ( 1931، 1956) ، ( رسالة ماجستير غير منشورة، في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام 2007 - 2008) .
5) جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة (النظرية والتطبيق)، (القاهرة: مطبعة بشرى، دس ن).
6) جرادي عيسى ، الأحزاب السياسية في الجزائر، ( الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ).
7) حبة عفاف، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي ـ دراسة حالة الجزائر ـ ( رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق :جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ 2005) ،الحزب الإشتراكي الدستوري، لوائح ومقررات من 02 مارس 1934م إلى 04 أفريل 1971م، (تونس : نشر وزارة الشؤون الثقافية والاخبار، طبع شركة العمل للنشر والصحافة ، أكتوبر 1971م).

8) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة،( بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986)

9) حسين عبد الحميد،أحمدرشوان،الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط ( دراسة في علم الاجتماع السياسي)، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب)،
10) خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر ـ التاريخ، المكانة ـ الممارسة ـ المستقبل، ( رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 ).
11) ختام العناتي، محمد عصام طربية، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2007).
12) دربال عبد الوهاب ، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، ( الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007).
13) رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الجزبية في الجزائر، ( الجزائر، منشورات قرطبة، الطبعة الأولى، 2007 ).

14) زغدود علي ، الأحزاب السياسية في الدول العربية( الجزائر، متيجة للطبع، د،س،ن ).
15) زنيبع رابح، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر ( رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق:جامعة الجزائر، 2002 - 2003 ).
16) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،( القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007).
17) سعاد العقون، دور المدرسة الأساسية في بناء الذات السياسية للتلميذ ـ دراسة ميدانية بولاية الجزائر ـ ( أطروحة دكتوراه غ م ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004 - 2005).

18) سليمة رابحي، الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر ـ دراسة وصفية مقارنة لدور " حزب جبهة التحرير الوطني " و " حزب العمال " ـ، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2007 - 2008).
19) سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).
20) السيد عبد الحليم الزيات، التنشئة السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزء الأول : الأبعاد المعرفية والمنهجية،( الإسكندرية: دار المعارف الجامعية د، س ن).
21) شاطرباش أحمد ، دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي "دراسة ميدانية بولاية الجزائر( رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002 )،
22) شريط الأمين ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 - 1962، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998).
23) شريط الأمين ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998 ).

24) شليغم غنية ، التعددية الحزبية في المغرب العربي ، دراسة مقارنة تونس – الجزائر – المغرب (مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم التنظيم السياسي والإداري ).

25) كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر"، مجلة مصر المعاصرة، 374( أكتوبر 1978)، ص. 11 نقلا عن: أمين بلعيفة، مرجع سبق ذكره، كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (القاهرة: دس ن).
26) مزود احسن ، تطور الأنظمة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال حتى دستور فبراير 1989، أو مبدأ الشرعية في جزائر متحولة، ( رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004، 2005 ).
27) مكامشة غوتي ، " الوضع الحزبي في الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا " ، (المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، معهد الحقوق، 199، العدد 03 ).
28) مهنا يوسف حداد، الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع).

29) الموقع الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني WWW.PFLN.dz 16/08/2011.
30) مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية :دورها في تنشئة المجتمع ، (الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001).
31) ميمون محمد، الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر دراسات ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف ( رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة بوزريعة، الجزائر).
32) ناجي عبد النور ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر ( دراسة حالة الأحزاب السياسية ) "، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، ( د، س، ـ ت).
33) ناجي عبد النور ، التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 1996- 1997).
34) نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1982).
35)نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر،(مصر: دار الفكر العربي 1982).
36)هلال على الدين ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير،( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ).
37)ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر ( التطور والتنظيم )، (رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: دار بلقيس 2010).
38) كريستين نصار، "اضطراب الهوية الجنسية عند المراهق"، **مجلة العربي**، الكويت: وزارة الإعلام، العدد 229، أفريل 2011، ص. 172.
39) عبد النور ناجي، **التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني** ،رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري، 1996- 1997.
40) – ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري – بالغتين العربية والفرنسية–** (الجزائر: قصر الكتاب، 1998)
41) – الأمين اشريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)،
42) عفاف حبة: **التعددية الحزبية والنظام الحزبي –دراسة حالة الجزائر–**(مذكرة ماجستير :قسم العلوم القانونية ، جامعة بسكرة ، 2004/2003 ).

43) – عبد الوهاب الكيالي : **موسوعة السياسة** ،(المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الجزء الاول ،ط4 ، 1999).

44) موريس ديفرجيه:**النظم السياسية**، ترجمة :أحمد حسيب عباس ،(القاهرة:كامل مهدي للطباعة والنشر)،

BERNARD BADIE :le developpment politique (economica,5eme edition,paris,1994)45

46) – مارسيل ميرل و البير مابيلو:**الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى** ،ترجمة:محمد برجاوي ،(بيروت :منشورات عويدات،ط1 ،1970 ).

47) Pierre Marti , **les effets politiques des différents systèmes électoraux**, 1er édition, paris,universiter de paris 8, 2010.

48) أندرو رينولدز، بن ريلي، وآخرون، **أشكال النظم الانتخابية**، ترجمة، أيمن أ يوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دليل المؤسسة للنشر والتوزيع، نسخة جديدة منقحة، 2007 .

49– عبدو سعد – على مقلد – عصام نعمة إسماعيل ، **النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي**( بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 ).

50– خالد سمارة الزغبي ، **تشكيل المجالس المحلية و اثره على كفايتها** (الأسكندرية: منشأة المعارف ، 1984).

51– محمد المجدوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم**( بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000 ).

52– محمود عاطف البنا ، **الوسيط في النظم السياسية، الطبعة الثانية**( مصر: دار الفكر العربي، 1994) .

53– سليمان صالح الغويل ، **الاستفتاء وأزمة الديمقراطية :دراسة قانونية سياسية مقارنة** ( ليبيا: منشورات قاريونس، 2003 ).

54– عفيفي كامل عفيفي ، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية: دراسة مقارنة** ( مصر: دار الجامعيين لطباعة الأوقست والتجليد ،2002 ).

55– الأمين شريط ، **خصائص التطور الدستوري في الجزائر** ،رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة غير منشورة ، 1991 .

56– عفيفي كامل عفيفي، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية**(مصر: دار الجامعيين للطباعة، 2002).

57- .سليمان صالح الغويل ، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**( ليبيا: منشورات جامعة قاريونس ، ط1، 2003 ).

58- محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**(مصر: دار الفكر العربي، ط2، 1994).

59- ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(الاسكندرية: منشأة المعارف، 2000).

60- فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(القاهرة: دار النهضة العربية، 1973).

61- إدريس بوكرا، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2003).

62- عفاف حبة، **التعددية الحزبية والنظام الانتخابي – دراسة حالة الجزائر**- ( جامعة محمد خيضر بسكرة: مذكرة ماجستي، فرع قانون عام، 2004-2005)

# فهرس المحتويات

**المحور الأول:الإطار النظري للأحزاب السياسية.....03**

**– أولا- نشأة الأحزاب السياسية وتصنيفاتها.....03**

**1: نشأة الأحزاب السياسية.....04**

**2- تصنيف الأحزاب السياسية: .....04.**

**- من حيث الهيكل التنظيمي للأحزاب:**.....18

**ب / التصنيف على أساس العضوية:.....17**

04) **جـ / من حيث عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات:** .....17

**د / من حيث الإيديولوجية.....18**

**هـ) - من حيث درجة الولاء:** .....18

**- من حيث درجة استيعابها.....19**

**- من حيث مرونتها:** .....19

**- من حيث درجة ديمقراطيتها :.....19**

**وظائف ووسائل الأحزاب السياسية:.....20**

**أولا- وظائف الأحزاب السياسية: .....20**

01) ـ الوظائف العامة للأحزاب السياسية:.....20

2 ـ الوظائف الخاصة للأحزاب السياسية في الدول النامية:.....24

ثانيا- وسائل الأحزاب السياسية.....26

III ـ الأحزاب و التنشئة السياسية:.....27

أولا- أهداف ووسائل التنشئة السياسية:.....28

01/ اهداف التنشئة السياسية.....34

ـ 2: وسائل التنشئة السياسية.....37

**المحور الثاني: النظم الانتخابية**

أولا: مفهوم وأهمية النظام الانتخابي والاسس التي يقوم عليها

1: مفههوم وأهمية النظام الانتخابي.....45

2: أهمية وأسس النظام الانتخابي.....47

أ- أهمية النظم الانتخابية.....48

ب: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي.....52

ثانيا: العوامل المؤثرة في النظام الانتخابي ومبادئ تصميمه.

1: العوامل المؤثرة في النظام الانتخابي.....55

2: مبادئ بناء النظام الانتخابي.....59

ثالثا: الأنماط الانتخابية/ أنواع النظم الانتخابية.....61

1: نظام الانتخاب المباشر و غير المباشر.....61

2: الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة.....62

3: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.....63

خلاصة المحور الثاني.....68

قائمة المراجع.....70

فهرس المحتويات.....75